EP

UNEP/EA.5/28*

الأمم المتحدة

Distr.: General
8 March 2022

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (مختلطة)، 22-23 شباط/فبراير 2021
و28 شباط/فبراير-2 آذار/مارس 2022

محضر أعمال جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة

أولاً- افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

1- عُقدت الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، خلال الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2022، مع إتاحة فرصة للمشاركة عبر الإنترنت.

2- افتتح الدورة السيد إسبين بارث إيدي، رئيس جمعية البيئة في الساعة 10:10 من صباح يوم الإثنين الموافق 28 شباط/فبراير 2022. وألقى ببيانات افتتاحية السيد بارث إيدي؛ والسيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيدة زينب حواء بانغورا، المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ والسيد كيرياكو توبيكو، أمين مجلس الوزراء بوزارة البيئة والغابات، كينيا.

3- واسترعى السيد بارث إيدي، في بيانه الافتتاحي، الانتباه إلى التقدم المحرز في مجال البيئة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام 1972 الذي أفضى فيما بعد إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤكداً أنه بفضل العلم والتعاون الدولي والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء، عولجت مشاكل من قبيل استنفاد الأوزون بشكل ناجح، وأن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث كانت على رأس جدول أعمال الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على حد سواء. وكانت أزمات فقدان التنوع البيولوجي وزيادة التلوث وتغير المناخ أزمات لا جدال فيها، ومن الواضح أن جميعها تُعزى إلى النشاط البشري. وكان هناك شعور متزايد بالضرورة الملحة، خاصة بين الشباب، بشأن الحاجة إلى الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قوة التعاون في إيجاد حلول للمشاكل المشتركة، لا سيما من خلال التطوير السريع للقاحات، إلا أن التوزيع غير المتكافئ لهذه اللقاحات كشف أيضاً عن عدم المساواة الموجود أصلاً بين مواطني العالم. ولذا، كان من الضروري أن تسعى الدول الأعضاء جاهدة إلى التعافي من الجائحة بطرق أكثر عدلاً، وأكثر قابلية للتجديد، وأكثر دائرية. ويتعين على الدول الأعضاء، الآن أكثر من أي وقت مضى، إثبات أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف قد تفضي إلى استخدام سلطاتها السيادية، بل وقد تجبرها على ذلك، لتعزيز المصلحة العامة.

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في 16 أيار/مايو 2022.

4- ومن القضايا البالغة الأهمية المُدرجة في جدول الأعمال في الدورة الخامسة المستأنفة الحالية مهمة القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، الذي وصل إلى نِسب تُنذر بانتشار الجائحات. ويمكن الآن إيجاد التلوث بالمواد البلاستيكية في كل مكان، بما في ذلك في الأجسام البشرية، ويستلزم ذلك اعتماد معاهدة ملزمة قانوناً. وقال السيد بارث إيدي، مشيراً إلى الزيارات التي قام بها مع المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مرفقين من مرافق إعادة التدوير في كينيا صنعا منتجات جديدة من النفايات البلاستيكية، إنهما أظهرا أن المواد البلاستيكية قد تكون منتجاً يُستخدم ويُعاد استخدامه مراراً وتكراراً، إلا أن هذا الأمر يتطلب انتقال المجتمعات إلى اقتصاد دائري للمواد البلاستيكية تُصمم فيه جميع المواد البلاستيكية بحيث يُعاد تدويرها، مع إيلاء اهتمام خاص لاستخدام المضافات الخطرة في هذه المواد البلاستيكية.

5- وقالت السيدة أندرسن في بيانها، مشيرةً إلى أن الدورة الخامسة المستأنفة تُعقد في وقت يشهد اضطرابات كبيرة أضافت أهمية أكبر من أي وقت مضى لتعددية الأطراف من أجل السلام وتهيئة بيئة صحية، إن ثمة مسؤولية ضخمة تقع على عاتق الدول الأعضاء لتقديم حلول من أجل معالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث والنفايات، بما في ذلك التلوث بالمواد البلاستيكية. وقوّضت الأزمة الثلاثية قدرة الكوكب على استدامة البشرية وقدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. وبفضل العمل الدؤوب للمكتب وأعضاء لجنة الممثلين الدائمين، بما في ذلك اللجنة المفتوحة العضوية، أُعد عدة مشاريع قرارات ومقررات لكي تنظر فيها جمعية البيئة في الدورة الحالية من أجل معالجة الأزمة الثلاثية في السنوات القادمة. ومع ذلك، لم يكن عدد القرارات المعتمدة هو مفتاح النجاح، بل التركيز والجودة والرؤية لكل قرار من هذه القرارات، وقدرتها على إحداث تأثير في العالم الحقيقي في الأشهر والسنوات التالية.

6- وبالرغم من أن جميع مشاريع القرارات المعروضة على جمعية البيئة لها قيمتها، فإن القرارات التي تهدف إلى معالجة مشكلة التلوث بالمواد البلاستيكية قد اجتذبت تأييداً خاصاً. ففي فضاء العمر الواحد، ولّدت البشرية مشكلة بلاستيكية ضخمة من خلال بناء اقتصاد جديد تماماً يعتمد على المواد البلاستيكية الملائمة ذات الاستخدام الواحد. وقامت الجهات الفاعلة الرائدة في صناعة البلاستيك بترويج إعلانات لتعليم الناس كيفية التخلص من الحاويات البلاستيكية بدلاً من إعادة استخدامها، وقاموا حرفياً بتثقيف الأشخاص بالممارسات الأفضل للكوكب والبشرية. وبعد عقود، تدفع البشرية ثمن هذا "الاقتصاد الجديد" في تلوث المحيطات والتربة والمياه وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إذ كانت الصناعات تتخلص من مورد متنوع ودائم، بدلاً من الاحتفاظ بقيمته. وقد حان الوقت لعكس مسار هذا الخطأ من خلال إطلاق مفاوضات بشأن اتفاق دولي جديد يكفل استمرار تدوير المواد البلاستيكية في الاقتصاد، بدلاً من تدويرها في دوامات المحيطات. ولطالما طالبت بذلك شركات الأعمال، وتحالف عريض من البلدان، والمجتمع المدني والشباب، ويتعين على الدول الأعضاء تحقيقه. ومن شأن قرار بدء المفاوضات المتعلقة باتفاق مثل هذا أن يشكّل نتيجة تاريخية حقيقية للدورة الحالية، ولكن لن يحدث ذلك إلا إذا قررت الدول الأعضاء أن يكون الاتفاق ملزم قانوناً؛ ويعتمد نهجاً لدورة العمر كاملةً، يمتد من الاستخراج إلى الإنتاج إلى النفايات؛ ويتضمن آليات رصد قوية؛ ويقدم الدعم للعمل الوطني؛ وأن يكون مدعوماً بتمويل حقيقي؛ ويقدم الحوافز لجميع أصحاب المصلحة؛ وينص على التنفيذ السريع لأحكامه.

7- وقالت السيدة زينب حواء بانغورا، المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، إن البلدان عليها مواصلة العمل معاً لتحقيق تعافي مستدام وشمولي من جائحة كوفيد-19، التي لا تزال تؤثر على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وتُعقد الدورة المستأنفة الحالية في لحظة حاسمة بالنسبة لكوكب الأرض، إذ يواجه الكوكب أزمة ثلاثية تتمثل في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وكذلك بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيسه. ولذا، أتاحت هذه الدورة فرصة لمعالجة الأزمة، والتفكير في الماضي وتصور المستقبل، وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بوصفه المركز العالمي المعني بالبيئة. ولا تقع مسؤولية معالجة أزمة الكوكب الثلاثية على عاتق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحده، بل وعلى كل كيان من كيانات الأمم المتحدة والعالم بأسره. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بصفته المقر الرئيسي للأمم المتحدة في أفريقيا،

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ ولايته، وكذلك موئل الأمم المتحدة ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وكيانات الأمم المتحدة الثمانية عشرة العاملة في كينيا، والمكاتب الإقليمية البالغ عددها 24 مكتباً، وعمليات الأمم المتحدة في أكثر من 150 بلداً كانت تعمل على النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أفريقيا وحول العالم.

8- وقال السيد توبيكو في بيانه إن البشرية لم تستجب لتحذيرات قادة، منهم الراحل وانغاري ماثاي، من أن البشر دمروا الطبيعة بأنفسهم لأن الطبيعة لا ترحم. وقد كانت أزمة الكوكب الثلاثية التي تواجه البشرية الآن نتيجة التدمير المستمر للطبيعة من قِبل البشر، ولم يثبت وجودها بالعلم فحسب، بل كانت مرئية بوضوح للجميع. وقد أشاد قادة العالم بمبدأ الإشراف البيئي والمساواة بين الأجيال، إلا أنهم فشلوا في الاعتراف بأدوارهم القيادية، مما عرض مستقبل الأطفال والأجيال القادمة للخطر. ولذلك، فقد حان الوقت لتجاوز اعتماد القرارات والبحث فيما إذا كانت القرارات السابقة قد تُرجمت إلى إجراءات فعلية على أرض الواقع وحققت نتائج إيجابية، وإلى أي مدى تم ذلك. وكانت القرارات مهمة، وكذلك الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني للتعامل مع أزمة التلوث بالمواد البلاستيكية، ولكن من الواضح أنها لم تكن كافية.

9- وفيما يتعلق بأزمة التلوث بالمواد البلاستيكية، قال السيد توبيكو إنه يتفق مع المديرة التنفيذية في أن أحد النتائج الرئيسية للدورة الحالية ينبغي أن يتمثل في وضع قرار بشأن معاهدة عالمية جديدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، ينبغي أن تتضمن جميع العناصر التي حددتها المديرة التنفيذية وينبغي أن تتجاوز قضية القمامة البحرية لكي تصبح مؤثرة. وبالمثل، ستتيح الذكرى الخمسون لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة فرصة للتفكير في العمل الهائل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنجازات التي حققها، بل وأيضاً لإجراء مناقشة صريحة بشأن الثغرات، وكيفية جعل البرنامج أكثر ملاءمة للغرض وبناء برنامج أمم متحدة للبيئة يريده ويستحقه الجيل الأصغر. وفي الختام، قال إنه في إطار الاحتفالات بالذكرى السنوية، قام الوزراء وممثلون آخرون بغرس 193 شجرة، شجرة لكل عضو في الأمم المتحدة، في أرض حرم مكتب الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، في منطقة كانت تُعرف باسم ''UNEP@50 corner''.

ثانياً- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند 2 من جدول الأعمال)

ألف- إقرار جدول الأعمال

10- أشار الرئيس إلى أن جمعية البيئة أقرت، في اجتماع دورتها الخامسة المعقود عبر الإنترنت، جدول أعمال الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/EA.5/1/Rev.1)، الذي نُقح فيما بعد ليعكس مواعيد الاجتماع الحضوري للدورة الخامسة. واعتُمد جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/EA.5/1/Rev.2):

1- افتتاح الدورة.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- وثائق تفويض الممثلين.

4- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

5- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

6- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

7- إشراك أصحاب المصلحة.

8- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9- الاحتفال بذكرى تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة من قِبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عُقد في استكهولم في الفترة من 5 إلى 16 حزيران/يونيه 1972.

10- الجزء الرفيع المستوى.

11- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها.

12- اعتماد قرارات الدورة ومقرراتها ووثيقتها الختامية.

13- انتخاب أعضاء المكتب.

14- مسائل أخرى.

15- اعتماد تقرير الدورة.

16- اختتام الدورة.

باء- تنظيم العمل

11- قرر المشاركون في جمعية البيئة، وفقاً للمادة 60 من نظامها الداخلي، إنشاء لجنة جامعة للنظر في بنود مختلفة أدرجت في جدول أعمال الجمعية. وقررت الجمعية أيضاً، وفقاً لتوصيات المكتب، على أن تتولى السيدة أندريا ميزا موريللو (كوستاريكا) رئاسة اللجنة الجامعة، والسيدة سيلما حدادي (الجزائر) مهام المقرِّر، وأن تنظر اللجنة في البند 5، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية، والبند 9، الاحتفال بذكرى تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة من قِبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عُقد في استكهولم في الفترة من 5 إلى 16 حزيران/يونيه 1972، والبند 11، جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها.

12- وقررت جمعية البيئة أيضاً أن تقتصر المدة المحددة للبيانات، التي يُدلى بها لبيان التصويت قبل اتخاذ إجراء وبعد اتخاذ إجراء بشأن أي مقترح، على ثلاث دقائق. وفيما يتعلق بالحق في الرد، قررت الجمعية أنه ينبغي ممارسة هذا الحق في نهاية النظر في بند ما، مع قصر عدد المداخلات في ممارسة هذا الحق لمداخلتين لكل بند لأي وفد في اجتماع معين، إذ تقتصر مدة المداخلة الأولى على ثلاث دقائق والثانية على دقيقتين.

13- وقررت جمعية البيئة كذلك أن تُعامل طريقتا إلقاء البيانات الوطنية والبيانات الشخصية وبيانات الفيديو المسجلة مسبقاً على قدم المساواة من حيث ترتيب البيانات؛ وأن تقتصر مدة البيانات الوطنية على ثلاث دقائق للبيانات الإفرادية وخمس دقائق للمتحدثين باسم مجموعة من الدول؛ وأنه في 1 آذار/مارس، سيُعقد حوار للقيادة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، يليه حوار متعدد أصحاب المصلحة بشأن ''إعادة بناء أكثر مراعاةً للبيئة: حماية البيئة الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق جائحة كوفيد-19''؛ وفي 2 آذار/مارس، سيُعقد حوار للقيادة بشأن ''تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة''. ويُتاح التنظيم النهائي للدورة الخامسة المستأنفة على هذا الرابط.

جيم- الحضور

14- مُثلت الدول الأعضاء التالية أسماؤها في الدورة الخامسة المستأنفة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإسواتيني، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي،

والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعُمان، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموريشيوس، ومنغوليا، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

15- ومُثلت الدول التالية غير الأعضاء: جزر كوك، ودولة فلسطين، والكرسي الرسولي.

16- ومُثلت القائمة التالية من هيئات الأمم المتحدة، والاتفاقيات، والأمانات ذات الصلة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وإدارة الشؤون السياسية؛ وإدارة السلامة والأمن؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والمكتب التنفيذي للأمين العام؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومكتب الممثلين الساميين لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأمانة الأوزون؛ وأمانة الاتفاق بشأن حفظ الطيور المائية الأفريقية – الأوروبية – الآسيوية المهاجرة؛ وأمانة اتفاق حفظ الخفافيش في أوروبا؛ وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم؛ وأمانة اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)؛ وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وأمانة معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية؛ وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية؛ وأمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وأمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛ وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ ومكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ ومتطوعو الأمم المتحدة.

17- ومُثلت القائمة التالية من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والمحكمة الجنائية الدولية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والسلطة الدولية لقاع البحار؛ والمحكمة الدولية لقانون البحار؛ ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومنظمة التجارة العالمية.

18- ومُثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية: معهد أفريقيا؛ ولجنة التعاون البيئي؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ وبنك الاستثمار الأوروبي؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومرفق البيئة العالمية؛ والصندوق الأخضر للمناخ؛ والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية؛ وغرفة التجارة الدولية؛ والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وجامعة الدول العربية؛ وصندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ؛ والبرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا؛ والاتحاد من أجل المتوسط؛ والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

19- وبالإضافة إلى ذلك، مُثل عدد من المنظمات غير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بصفة مراقب.

دال- بيانات عامة

20- بعد افتتاح الدورة الخامسة المستأنفة، أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء، وممثلو الدول الأعضاء، والمراقبون ببيانات عامة ركزت على موضوع الدورة ''تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة''.

1- البيانات العامة التي أدلت بها المجموعات الإقليمية والسياسية

(أ) الدول الأفريقية

21- أكد ممثل السنغال، متحدثاً باسم الدول الأفريقية وأيضاً بصفته رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، التزام أفريقيا الراسخ بالمشاركة والانخراط بنشاط في جدول الأعمال البيئي العالمي، مشيراً إلى أن القارة ستستضيف اجتماعات مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2022، بالإضافة إلى تولّي رئاسة الدورة السادسة لجمعية البيئة، مما يجعل عام 2022 ''عام أفريقي'' للبيئة. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وهادفة ومؤثرة لمواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر والتلوث والنفايات، وقد أقرت الدول الأفريقية بعمل لجنة الممثلين الدائمين وقيادة الجزائر بصفتها الممثل الإقليمي لأفريقيا في تمهيد الطريق لتحقيق نتائج ناجحة للدورة الخامسة المُستأنفة للجمعية. ورحبت الدول الأفريقية بالاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023، إلى جانب المخصصات المقابلة لصندوق البيئة، إلا أنها شددت على ضرورة تنفيذ برنامج العمل بشكل أكثر تنسيقاً واتساقاً، بما يتماشى مع الطلبات السابقة للفريق من أجل تعزيز وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا وتنفيذ القرارات المقدمة من الدول الأفريقية. ومن شأن الدورة الاستثنائية للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تعزز مكانة البرنامج بوصفه السلطة البيئية الرائدة في العالم.

(ب) الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

22- تحدث ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مشيراً إلى أن الجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا أيدت بيانه. ورحب باستئناف الدورة الخامسة للجمعية، واستطرد قائلاً إن العدوان الروسي على بلد مجاور طغى على أجواء هذه الدورة، وأعاد التأكيد على موقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن هذه القضية، مناشداً الاتحاد الروسي بتهدئة الموقف والالتزام بالقانون الدولي والانخراط بشكل بنّاء في الحوار من خلال الآليات الدولية القائمة. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء التأثير الضار للحرب على البيئة، إذ يُحتمل أن تكون لعواقبها الإيكولوجية تأثيرات فورية وطويلة الأجل على حياة البشر وصحتهم. وبعد مرور عام على الاجتماع الأول للدورة الخامسة لجمعية البيئة، المعقود عبر الإنترنت بسبب الوضع المتعلق بجائحة كوفيد-19، لا يزال التغلب على الجائحة وعواقبها بعيد المنال ويستمر تدهور حالة الكوكب. وينبغي أن تكون الدورة الخامسة المستأنفة نقطة انطلاق لعمل طموح ومنسق لمعالجة الأزمة الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وقد كان

التلوث بالمواد البلاستيكية على رأس جدول الأعمال، وحُثّت الجمعية على إحراز تقدم وبدء المفاوضات بشكل رسمي بشأن وضع اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن المواد البلاستيكية. ويمثل القرار المقترح بشأن الحلول القائمة على الطبيعة أيضاً خطوة ملموسة نحو الجمع بين الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي؛ وتحظى الحلول القائمة على الطبيعة بإمكانات هائلة للإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي عندما تُنفذ بشكل صحيح، وسيكون وضع تعريف تتفق عليه أطراف متعددة ''للحلول القائمة على الطبيعة'' خطوة حاسمة في إنهاء إساءة استخدامها. ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضاً إلى إنشاء فريق علمي سياساتي جديد لمعالجة المواد الكيميائية والنفايات والتلوث، من شأنه أن يسد فجوة مهمة ويوفر المعارف اللازمة لمعالجة جدول أعمال التلوث والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بشكل كامل.

(ج) مجموعة الـ 77 والصين

23- اعتبرت ممثلة كولومبيا، متحدثة باسم مجموعة الـ 77 والصين، فرع نيروبي، أن الدورة الخامسة لجمعية البيئة تمثل فرصة لاستكمال العمل المتعدد الأطراف بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث والاعتماد عليه وتحفيزه، وأثنت على التدابير المتخذة لضمان اتباع عملية شفافة وشاملة وتشاركية تقودها الدول تكفل ألا يتخلف أحد عن الركب. وتُعقد الدورة الخامسة المستأنفة في وقت يحاول فيه العالم التغلب على جائحة قوضت العديد من المكاسب الإنمائية وأبرزت التحديات التي تواجه البلدان النامية والتعافي منها. وأيدت مجموعة الـ 77 والصين الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية ورحبت باعتزام بدء مفاوضات بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن المواد البلاستيكية، بما في ذلك البيئة البحرية، يتضمن غايات ووسائل تتسم بنفس القدر من الطموح للتنفيذ والمشاركة الواسعة النطاق، مع الاعتراف الكامل باختلاف الظروف الوطنية ونقاط البداية بالنسبة للدول الأعضاء والدول المراقِبة. وقد طرح أعضاء المجموعة قرارات تعكس ضرورة معالجة الروابط بين الإنسان والحيوان وتعزيز خدمات النظم الإيكولوجية من أجل إفادة صحة الإنسان والتغلب على التفاوتات الصحية عالمياً. ودعت المجموعة أيضاً إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا بهدف تمكين البلدان النامية من الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وتنشيط التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة. وشُجع على اتخاذ إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية وصونها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام حتى تكون البلدان النامية مستعدة بشكل أفضل لمواجهة تحديات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر والتلوث. وأقرت المجموعة أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وسيلة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي في انسجام مع الطبيعة.

(د) دول آسيا والمحيط الهادئ

24- أدلى ممثل عُمان ببيان باسم دول آسيا والمحيط الهادئ، مضيفاً أصوات هذه الدول إلى الدعوات إلى وضع إطار عالمي لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية والحد منه يسترشد بمبادئ الاقتصاد الدائري والتسلسل الهرمي لإدارة النفايات، وتكمله الصكوك والمبادرات القائمة. وقد طلبت بعض الدول أن يستند هذا الإطار إلى النهج التحوطي ومبدأ المسؤوليات المشتركة والمختلفة في نفس الوقت.

25- وعُقدت الدورة الرابعة لمنتدى الوزراء والسلطات المعنية بالبيئة لآسيا والمحيط الهادئ في سوون، جمهورية كوريا، في الفترة من 5 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وركزت المناقشات على القضايا المتعلقة بالدورة الخامسة لجمعية البيئة، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ساهمت الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الأعمال التحضيرية للدورة من خلال مشاريع قرارات، بما في ذلك بشأن التلوث بالمنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد والتلوث البحري بالمواد البلاستيكية، والإدارة المستدامة للبحيرات، وإدارة النيتروجين، والبنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود.

26- وتسببت جائحة كوفيد-19 في تقويض قدرة المنطقة على الاستجابة لأزمة الكوكب الثلاثية. واحتاجت بعض البلدان إلى الدعم لتيسير الانتقال إلى مسارات تنمية أكثر استدامةً ومراعاةً للبيئة في حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19. وبالرغم من هذه التحديات، ظلت المنطقة ملتزمة بتقديم مساهمات محددة وطنياً معززة لتنفيذ اتفاق باريس وأيدت تمديد إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة حتى عام 2030.

27- وبينما يصادف عام 2022 الذكرى الخمسين لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، كان العمل البيئي الجماعي للمجتمع الدولي قاصراً وعانت صحة الكوكب من أزمة. وجددت منطقة آسيا والمحيط الهادئ التزامها بتأدية دورها لتوسيع نطاق العمل البيئي العالمي وتسريع وتيرته.

(هـ) دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

28- وصفت ممثلة شيلي، متحدثةً باسم دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الدورة الخامسة بأنها مهمة بالنسبة لجدول الأعمال البيئي الدولي، في ظل الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإعادة التأكيد على دور جمعية البيئة الذي لا غنى عنه بوصفها هيئة حكومية دولية لصنع قرارات بشأن البيئة. وتوقعت دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تسفر الدورة الخامسة المستأنفة عن نتيجة طموحة، لا تُقاس بالكم بل بالقدرة على إحداث التغيير المطلوب. وكانت المفاوضات بشأن المواد البلاستيكية أولوية خاصة تتطلب تعاون جميع الدول الأعضاء والاستعداد للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع صك دولي جديد ملزم قانوناً.

29- وقد احتفل منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتو بالذكرى الأربعين لإنشائه من خلال عقد دورة خاصة لتعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة تحدياته البيئية. والمنطقة معرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، والتي يمكن أن تقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي النظر إلى الجائحة، وإن كانت مصدر قلق أيضاً، على أنها فرصة لزيادة دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الابتكار، وتوليد فرص مستدامة جديدة. ومن المهم التأكد من توافر وسائل تنفيذ ملائمة وكافية ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية للوفاء بالتزاماتها البيئية. وأعربت المجموعة أيضاً عن رغبتها في التذكير بأن الدول الأعضاء لديها مسؤوليات مشتركة ومختلفة في نفس الوقت، ولكن من المتوقع أن يبذل الجميع قصارى جهدهم لتنفيذ خطة عام 2030. وكان من الجدير مناقشة الدور المستقبلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بدعم البلدان النامية في الامتثال لالتزاماتها البيئية الدولية. وللمجموعات الرئيسية أيضاً دور هام تؤديه ويجب تقدير مدخلاتها.

2- البيانات العامة التي أدلى بها الممثلون

30- أدلى الوزراء وغيرهم من ممثلي البلدان الرفيعي المستوى وممثلو كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمراقبون ببيانات تناولت موضوع الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة: ''تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة''. وأعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم لكل من عمل بجد لإعداد وتنظيم الدورة الخامسة المستأنفة، ولحكومة كينيا وشعبها لاستضافة الدورة.

31- وألقى العديد من الممثلين الضوء على التوقيت المناسب للدورة وأهمية موضوعها، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات إيجابية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاعتراف المتزايد بالدور الذي تضطلع به الطبيعة، بجميع أبعادها، في بلوغ تلك الأهداف. وكثيراً ما تُنسى أو تُهمل أهمية الطبيعة بالنسبة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لحياة البشر، كما أدت التأثيرات البشرية السلبية إلى تقليص الخدمات والموارد التي توفرها الطبيعة، على حساب البشرية والكوكب. وقد انعقدت الدورة الخامسة المستأنفة في لحظة حاسمة بالنسبة لكوكب الأرض، إذ كانت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة قائمة على الطبيعة وذات مضمون حقيقي للتغلب على التحديات التي فرضتها أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث، وللتعافي من الصدمة العالمية لجائحة كوفيد-19. وتشكل القرارات التي اعتمدتها جمعية البيئة في هذه الدورة، والأهم من ذلك تنفيذها، مكوناً حيوياً لهذه الإجراءات. وأعرب عدة ممثلين عن أسفهم للنزاع الحالي بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وأعربوا عند دعمهم وتضامنهم مع شعب أوكرانيا.

32- وهنّأ عدة ممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة على بلوغه حدثاً بارزاً وهو الذكرى الخمسين لتأسيسه باعتباره السلطة البيئية العالمية الرائدة، وأعربوا عند دعمهم المستمر لعمل البرنامج والتزامهم به. وقال أحد الممثلين إنه لا يمكن تحقيق نتائج إيجابية إلا بالعمل الموحد على المستويين الإقليمي والدولي، وأن دور برنامج الأمم المتحدة

للبيئة كان بارزاً في تشجيع الشراكات البيئية. ومن المهم تعلم الدروس من تلك السنوات الخمسين والتعامل مع المشكلات البيئية بروح جديدة من الإلحاح والتعاون. وسيضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد في تقديم المساعدة النشطة للبلدان لدى انتقالها من النظام الاقتصادي المبذّر حالياً إلى اقتصاد دائري قائم على استخدام الموارد بكفاءة ووعي بيئي. فتعزيز الوعي البيئي وتطوير عقلية مستدامة يكتسيان أهمية بالغة لتحقيق هذه المقاصد. وعلى الجانب الإيجابي، كانت لدى البشرية المعارف والتكنولوجيا والقدرة على الانتقال إلى مستقبل إيجابي للطبيعة من شأنه أن يفيد الصحة والاقتصادات والكوكب.

33- وأشار العديد من المتحدثين إلى التحديات الهائلة وغير المسبوقة أمام تحقيق الأهداف البيئية العالمية. فالآثار السلبية لتغير المناخ والاحترار العالمي، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر، يعاني منها العديد من البلدان، بالإضافة إلى ظواهر غير مرغوب فيها من قبيل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي وإزالة الغابات. واسترعى العديد من الممثلين الانتباه إلى موائل ومواقع محددة كانت مهددة بشكل خاص، بما في ذلك الأراضي الرطبة والغابات والبحيرات والمناطق الساحلية والمناطق الجبلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعرضت الفئات الضعيفة من السكان لفقر متزايد وسوء نوعية الحياة. وكانت البشرية تعاني من عواقب متزايدة، منها انعدام الأمن والنزاع والهجرة القسرية واعتلال الصحة بسبب آثار التلوث وسوء إدارة النفايات وإنتاج الغذاء غير الصحي. وبالرغم من هذه الآثار، أدى فشل الهياكل الحكومية البشرية في تنسيق أي استجابة إلى تفاقم الوضع. وقد مكّن عدم وجود تقارب إقليمي في معالجة التحديات من تجاوز المكاسب القصيرة الأجل للاعتبارات الطويلة الأجل الخاصة بالاستدامة والحفظ.

34- وفي السنوات الأخيرة، أدت الآثار الواسعة النطاق لجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات البيئية التي تواجه البشرية. فقد تفاقم الضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وكشفت الجائحة عن هشاشة الروابط بين البشرية والطبيعة ومخاطر النمط الاستهلاكي. وبالإضافة إلى ذلك، شعر أفراد المجتمع الأشد فقراً وضعفاً بهذه الآثار. وبالرغم من هذه التحديات الهائلة، قدمت تداعيات جائحة كوفيد-19 فرصة فريدة لتطبيق الدروس المستفادة في إعادة البناء بشكل أفضل وصياغة مستقبل أكثر استدامة وشمولية. وتبيّن أن الهياكل القديمة ونهج العمل كالمعتاد غير فعالين، واستلزم الأمر اتباع نهج أكثر تنسيقاً ووعياً بالبيئة يستند بقوة إلى الترابط الذي تنص عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأقر بحقيقة مفادها أن البشرية ترتبط بشكل وثيق بصحة الكوكب. وقد ثبتت فعالية النهج المنهجي والمتكامل والقائم على العلم لإدارة الأمراض، ومنح الأمل في إمكانية احتواء تفشي الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض الأخرى في المستقبل بشكل أفضل.

35- وبالنظر إلى السياق الواسع للتحديات المعقدة بشكل متزايد التي تواجه الكوكب، من المهم التركيز على أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً كإطار يوفر إمكانية ضمان استدامة دائمة لكوكب الأرض وموارده، مع تعزيز ثروة السكان وصحتهم. وكانت خطة عام 2030 هي الأساس الذي تستند إليه قدرة البشرية على مواجهة التحديات البيئية وإعادة تشكيل علاقتها مع الطبيعة لبناء عالم شمولي وقادر على الصمود. وكان ثمة اعتراف متزايد بالالتزام الجماعي للبشرية بالعيش ضمن حدود الكوكب والانتقال إلى اقتصاد عالمي مبتكر وشمولي ومستدام ومنخفض الكربون. وكان يلزم إجراء تدخلات جماعية واستباقية واستراتيجية قابلة للتنفيذ للتغلب على أزمة الكوكب والعيش في انسجام مع الطبيعة.

36- وتمشياً مع الفلسفة التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة، يلزم اتباع نهج شامل ومتكامل، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، من أجل تحقيق نتائج حقيقية للتنمية المستدامة. وينبغي توجيه الخبرات والقدرات البشرية المتنوعة إلى هذا المزيج، بما في ذلك الأدلة العلمية، والحلول القائمة على الطبيعة، والمعارف الإيكولوجية التقليدية، وقدرات المجتمعات الأصلية على إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية. وينبغي أن تشمل الشراكات مدخلات من السلطات العامة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات والأفراد، إدراكاً للقيم والمهارات التي يمكن أن يساهم كل منها في إيجاد حلول إبداعية

ومبتكرة. ويعتبر العلم القوي شرطاً أساسياً لا غنى عنه للتصدي للتحديات البيئية الملحة، وكانت للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أهمية بالغة في هذا الصدد. وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عاملان حيويان في دعم ومساعدة الشركاء ذوي الموارد المنخفضة، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة والمختلفة في نفس الوقت.

37- وركز العديد من الممثلين بشكل خاص على قضية النفايات البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، التي أصبحت في السنوات الأخيرة مجالاً رئيسياً مثيراً للقلق على الصعيد العالمي. وكان التلوث البحري بالمواد البلاستيكية سائداً ومنتشراً وكان يهدد التنوع البيولوجي للمحيطات في العالم. وشعرت المجتمعات الساحلية بهذا الأثر بشدة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعتمد اقتصاداتها على السياحة وصيد الأسماك. وكانت الجسيمات البلاستيكية الدقيقة تجد طريقها إلى الكائنات الحية وتشكل تهديداً متزايداً على صحة البشر والأنواع الأخرى.

38- ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير قوية للتعامل مع هذه القضية. فالطبيعة العابرة للحدود لسلاسل قيمة المواد البلاستيكية تتطلب استجابةً عالمية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية بشكل فعال. وقال أحد الممثلين إن معالجة الأزمة تستلزم تعاوناً دولياً قوياً ومشاركة متينة لأصحاب المصلحة في إطار نهج طموح للغاية يشجع جميع البلدان وأصحاب المصلحة على تحديد حلول مبتكرة عبر دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية. وقد يؤدي الجمع الفعال للنفايات وتطبيق مبادئ التصميم الإيكولوجي في إنتاج السلع والتغليف إلى تقليل كمية النفايات المتولدة بشكل كبير. وقد أيد عدة ممثلين إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية كآلية لمناقشة وضع اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية. وقال أحد الممثلين إن معاهدة مثل هذه قد تقلل من النفايات البلاستيكية العالمية من خلال الحد من تصنيع المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد واستعمالها وتعزيز اقتصاد دائري قابل للاستمرار يمكن من خلاله إعادة تدوير المواد البلاستيكية. واسترعى ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الانتباه إلى الإطلاق الأخير للنشرة العالمية الأولى للمواد البلاستيكية، والتي ستوجه وتدعم الجهود السياساتية لمكافحة تسرب المواد البلاستيكية.

39- وألقى عدة ممثلين الضوء على قيمة النُهج الإقليمية في مكافحة التلوث بالقمامة. واسترعى أحد الممثلين الانتباه إلى خطة العمل الإقليمية للقمامة البحرية التابعة للجنة حماية البيئة البحرية في بحر البلطيق كنموذج ملهم للعمل الإقليمي. وأوجز ممثل آخر عمل مشروع نفايات المحيط الهادئ في مساعدة بلدان جزر المحيط الهادئ على معالجة المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد التي تضر بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ووصف مشروعاً طموحاً لحماية الحاجز المرجاني العظيم على طول الساحل الشرقي لأستراليا.

40- ورأى العديد من الممثلين أن حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية مكون أساسي في عملية استعادة البيئة. وقد أدت العديد من الأنشطة البشرية إلى انعدام التوازن مع الطبيعة بشكل مثير للقلق، بما في التعجيل بإزالة الغابات، وتلوث الهواء والماء، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وتدهور الأراضي الرطبة، وتدمير الموائل والممارسات الزراعية غير المستدامة. وكانت هناك حاجة قوية إلى دعم الاتفاقات المتعددة الأطراف والتي تنخرط في هذا المجال، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ووعد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بوضع أهداف فعالة لحماية التنوع البيولوجي للكوكب وتحفيز العمل الرامي إلى حفظ النظم الإيكولوجية. وفيما يتعلق بمسألة الحلول القائمة على الطبيعة، والتي كانت موضوعاً رئيسياً للدورة الحالية، حذّر أحد الممثلين من أنه ينبغي ألا تُعتمد سوى الأنشطة والممارسات الجيدة التي تدعم بالفعل قدرة النظام الإيكولوجي على الصمود وتفيد التنوع البيولوجي. ولدعم هذه الغاية، كان من المهم وضع تعريف متفق عليه بشكل عام للحلول القائمة على الطبيعة. وشدد ممثل آخر على قيمة الحلول القائمة على الطبيعة التي تساهم في استعادة النظم الإيكولوجية وكذلك في التخفيف من تغير المناخ، من قبيل زراعة الغابات وإعادة الغطاء النباتي واستعادة الأراضي الرطبة. ويمكن بذل هذه الجهود في سياق عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية 2021-2030.

41- وظهر موضوع تغير المناخ أيضاً بشكل بارز في بيانات الممثلين. وأقرت تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته بالتأثير الشامل لتغير المناخ على العديد من جوانب الحياة على الصعيد العالمي، بما في ذلك موارد المياه والزراعة والحراجة والطاقة والنقل والبنية التحتية والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان. واستجابة لذلك، ينبغي النظر إلى البيئات البشرية والطبيعية على أنها نظم مترابطة تتطلب التخطيط المشترك وتطوير المشاريع. وتمثل المدن والمستوطنات تحدياً معقداً بشكل خاص، وتتطلب حلولاً مبتكرة في مجالات مثل القدرة على الصمود في وجه المناخ، والكفاءة في استخدام الطاقة، ونظم النقل المتكاملة المراعية للبيئة، والتخلص من النفايات. ومن التحديات الأخرى ذات الأبعاد العالمية ضمان وجود نظم زراعية مستدامة تنتج أغذية صحية وتوفر الدخل وسبل العيش للمزارعين ومجتمعاتهم، مع تجنب تحولات المناظر الطبيعية التي تؤدي حتماً إلى فقدان التنوع البيولوجي. وتتطلب النظم الغذائية المستدامة تدابير سياساتية منسقة، بالإضافة إلى مسؤولية الأفراد والمجتمعات. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت جائحة كوفيد-19 قيمة الأغذية المنتجة محلياً، والتي قللت من الآثار البيئية وأوجدت وظائف مراعية للبيئة.

42- وأخذت النماذج المختلفة للاستهلاك والإنتاجي المستدامين تكتسب أهمية. ويمكن للاقتصاد الدائري أو الأخضر القائم على نهج دورة العمر والاستخدام الفعال للطاقة والمياه والموارد الأخرى وطرق الإنتاج الأنظف وإعادة تدوير النفايات أن تقلل من الآثار السلبية لاستخدام الموارد بشكل يولد نفايات دون المساس بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، وصف العديد من الممثلين الإجراءات الجاري اتخاذها على الصعيد الوطني من أجل تعزيز التنمية الحساسة بيئياً والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتضمنت الأمثلة على ذلك صياغة رؤى اقتصادية طويلة الأمد تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة؛ ونظم النقل الحضري المتكاملة؛ واستراتيجيات لتحسين نوعية الهواء والحد من التلوث؛ وتشجيع سلوك المستهلك الخالي من المواد البلاستيكية ويولد كميات منخفضة من النفايات، وتحسين إدارة تدفقات النفايات؛ ومشاريع إعادة زراعة الغابات ذات الأهداف الطموحة لغرس الأشجار؛ وتعزيز الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة؛ والتدابير المالية الرامية إلى تحفيز الإنتاج الصديق للبيئة؛ والمشتريات العامة الخضراء؛ ومنح الأولوية للإنتاج النظيف والتكنولوجيات الصديقة للمناخ؛ وتطوير نظم نقل عام صديقة للبيئة؛ ودمج الاعتبارات البيئية في صنع القرارات ووضع السياسات والتشريع؛ والمبادرات ''الزرقاء'' للبيئات المائية؛ وزيادة تمويل الحدائق ومناطق التراث وإعادة تأهيل الأراضي الرطبة.

43- وأخيراً، ألقى العديد من الممثلين الضوء على ضرورة التعاون والإجراءات على الصعيد العالمي من أجل تحقيق أهداف الكوكب وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة. وكان من الضروري مواصلة العمل الجماعي لضمان بقاء الطبيعة في صلب خطة عام 2030. وأظهرت جائحة كوفيد-19 كيف أن صحة البشر ترتبط بشكل وثيق بصحة الحيوانات والكوكب، وبينما قد تبدو آثار الأنشطة البشرية محدودة، قد تكون لها عواقب مدمرة طويلة الأجل على الصعيد العالمي. وفي مواجهة التحديات البيئية المعقدة بشكل متزايد، لا يمكن تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلا من خلال التعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن. وفي إطار هذا السيناريو، كان دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية الأمم المتحدة للبيئة أكثر أهمية من أي وقت مضى في توجيه جميع الجهات الفاعلة نحو مستقبل مستدام بيئياً.

3- بيانات أخرى

44- أثار ممثل صربيا نقطة نظامية، قائلاً إن البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي ليس في الواقع البيان الذي أيدته صربيا.

45- وقال ممثل الاتحاد الروسي، ممارساً حقه في الرد على بيان الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الروسي لا يخوض حرباً عدوانية ضد أوكرانيا. والواقع أن الاتحاد الروسي شارك في عملية عسكرية خاصة كان الدافع من ورائها رفض حكومة أوكرانيا تنفيذ اتفاقات مينسك، والعمليات العسكرية ضد السكان والبنية التحتية في منطقة دونباس الأوكرانية التي قام بها النظام الأوكراني وشركاؤه من النازيين الجدد، الذين لديهم أنشطة تجاهلها المعنيون بالآثار البيئية للنزاع. فلم يكن أمام الاتحاد الروسي خيار سوى التدخل.

46- وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والمزارعون؛ والشعوب الأصلية؛ والنساء؛ والدوائر العلمية والتكنولوجية؛ والعمال والنقابات؛ والأطفال والشباب؛ وشركات الأعمال والصناعات.

هاء- عمل اللجنة الجامعة

47- عقدت اللجنة الجامعة أربعة اجتماعات للنظر في بنود جدول الأعمال المحالة إليها، واختتمت أعمالها في مساء يوم الثلاثاء 1 آذار/مارس 2022. وخلال الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

ثالثاً- وثائق تفويض الممثلين (البند 3 من جدول الأعمال)

48- خلال الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، المعقودة بعد ظهر يوم الأربعاء 2 آذار/مارس 2022، استأنفت الجمعية نظرها في هذا البند إذ أفاد الرئيس بأن المكتب تلقى وثائق تفويض الدول الأعضاء المقدمة وفقاً للمادتين 16 و17 من النظام الداخلي لجمعية البيئة ونظر فيها. وأضاف أنه حتى 1 آذار/مارس 2022، قدمت 28 دولة من الدول الأعضاء إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وثائق تفويض رسمية صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية. وقدمت 124 دولة أخرى من الدول الأعضاء معلومات عن تعيين ممثليها في جمعية البيئة إلى المديرة التنفيذية عن طريق نسخة ممسوحة ضوئياً في نسق إلكتروني لوثائق التفويض الرسمية موقعة من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، أو عن طريق نسخة ممسوحة ضوئياً من رسالة أو مذكرة شفوية من البعثة الدائمة المعنية، أو بشكل آخر من أشكال الاتصال الرسمي. وبلغ مجموع عدد الدول الأعضاء التي لم ترسل إلى المديرة التنفيذية أي معلومات بشأن ممثليها 41 دولة.

49- وبالنسبة لميانمار، قررت اللجنة، وفقاً لمقرر الجمعية العامة بشأن نفس المسألة، إرجاء أي إجراء متعلق بوثائق تفويض الممثلين ريثما يصدر المزيد من التوجيه من لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة.

50- وأوصى المكتب بأن تقبل جمعية البيئة وثائق تفويض الدول الأعضاء.

51- وأحاطت جمعية البيئة علماً بتقرير المكتب عن وثائق التفويض.

رابعاً- تقرير لجنة الممثلين الدائمين (البند 4 من جدول الأعمال)

52- استأنفت الجمعية نظرها في هذا البند. وعرضت السيدة لويزا فراغوسو، الممثلة الدائمة للبرتغال ورئيسة لجنة الممثلين الدائمين، تقرير لجنة الممثلين الدائمين، بما في ذلك نتائج الاجتماع الخامس المستأنف للجنة المفتوحة العضوية للمثلين الدائمين، المعقود في الفترة من 21 إلى 25 شباط/فبراير 2022 (UNEP/EA.5/INF/2/Rev.1).

53- ومنذ اجتماع الدورة الخامسة لجمعية البيئة المعقود عبر الإنترنت، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات عادية واجتماعاً استثنائياً واحداً لانتخاب أعضاء مكتبها، بالإضافة إلى العديد من اجتماعات اللجان الفرعية لممارسة دورها في الاستعراض والإشراف والمضي قدماً في الأعمال التحضيرية للاجتماع الحضوري للدورة الخامسة والدورة الخاصة للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

54- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقدت اللجنة اجتماعها السنوي الثامن للجنتها الفرعية، ووافقت خلاله على أنه نتيجة للقرار المعتمد في اجتماعها الاستثنائي في 23 جزيران/يونيه 2021، لا يلزم اتخاذ أي إجراء آخر استجابة للفقرة 7 من المقرر 3/5 الصادر عن جمعية البيئة، الذي دُعيت اللجنة بموجبه إلى النظر، في ضوء المشاكل النظامية وبطريقة شاملة، في دورة فترة عضوية مكتب اللجنة فيما يتعلق بدورة فترة عضوية مكتب جمعية البيئة. واعتمدت اللجنة أيضاً الوثيقة الختامية لعملية توافق الآراء لكي تستعرضها اللجنة، وفقاً لتكليف جمعية البيئة الوارد في المقرر 2/4.

55- واعتمدت اللجنة، في اجتماعها السادس والخمسين بعد المائة، خطة العمل لتنفيذ الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح) من الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واتفقت على أنه ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء النظر في خطة العمل في سياق مشروع المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية البيئة وموعد ومكان انعقادها.

56- واعتمدت اللجنة مشروع الإعلان الوزاري للدورة الخامسة لجمعية البيئة، دون المساس بحق الدول الأعضاء في تقديم المزيد من التعديلات والتحسينات قبل اعتماده.

57- ونظرت اللجنة المفتوحة العضوية، في إطار البند 4 من جدول أعمال اجتماعها الخامس المستأنف، في وثائق العمل الرسمية المقدمة من المديرة التنفيذية إلى جمعية البيئة في دورتها الخامسة، بالإضافة إلى عدة وثائق معلومات، وأحاطت علماً بها. وفي إطار البند 6، أوصت اللجنة بأنه ينبغي لجمعية البيئة أن ترجئ النظر في مساهماتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأن تكلف اللجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين بالنظر في هذه المساهمة وإضفاء الصيغة النهائية عليها. وفي إطار البند 8، نظرت اللجنة في 17 مشروع قرار، ومقرر واحد قدمتها الدول الأعضاء والأمانة. وفي هذا الصدد، شكرت السيدة لويزا فراغوسو الأمانة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي على جهودهما لتنظيم اجتماعات عبر الإنترنت، واجتماعات حضورية، ومختلطة. وقد اعتمدت اللجنة المفتوحة العضوية ثلاثة مشاريع قرارات في الجلسة الختامية لدورتها، وأُحرز بعد ذلك تقدم ملحوظ بشكل غير رسمي تحت قيادة الميسرين المشاركين. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن نص مشروع القرار بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وعلى نص مشروع القرار بشأن إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية من أجل التوصل إلى اتفاق دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

58- وعقب المشاورات غير الرسمية، اتُفق أيضاً على مشروع الإعلان السياسي للدورة الخاصة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة من أجل الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رهناً بتأكيد نهائي من أحد الوفود بخصوص فقرة من فقرات الديباجة.

59- وفي الختام، شكرت السيدة لويزا فراغوسو زملاءها أعضاء اللجنة على عملهم الشاق والتزامهم وتوجيهاتهم، وشكرت الأمانة على دعمها، والرئيس السابق للجنة الممثلين الدائمين، السيد فرناندو كويمبرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي تولى قيادة اللجنة حتى حزيران/يونيه 2021.

60- وأحاطت جمعية البيئة علماً بتقرير لجنة الممثلين الدائمين.

61- وقررت الجمعية إرجاء اعتماد مشاريع القرارات المتعلقة بالعلاقة بين الرفق بالحيوان والبيئة والتنمية المستدامة؛ والإدارة المستدامة للنيتروجين؛ ومستقبل توقعات البيئة العالمية إلى الجلسة الختامية في 2 آذار/مارس 2022.

62- وقررت الجمعية أيضاً تكليف اللجنة الجامعة بمهمة إضفاء الصيغة النهائية على مشروع المقرر ومشاريع القرارات المتبقية واعتمادها.

خامساً- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية (البند 5 من جدول الأعمال)

63- نظرت اللجنة الجامعة في البند 5 من جدول الأعمال ومشاريع القرارات المتعلقة به ومشروع المقرر المتعلق به. وخلال الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها. وأحاطت الجمعية علماً بتقرير اللجنة. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

سادساً- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية (البند 6 من جدول الأعمال)

64- أشار الرئيس إلى أن جمعية البيئة نظرت في البند 6 من جدول الأعمال في الجلسة العامة الأولى للاجتماع المعقود عبر الإنترنت للدورة الخامسة، واعتمدت بتوافق الآراء المقررين التاليين الواردين في المرفق الأول لمحضر أعمال جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة (UNEP/EA.5/25)، الذي يغطي اجتماع الدورة الخامسة المعقود عبر الإنترنت:

المقرر	*العنوان*
1/5	إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة
2/5	الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025 وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2022–2023

65- ونظراً لعدم وجود مسائل أخرى في إطار البند 6 من جدول الأعمال، اختتمت الجمعية نظرها في هذا البند.

سابعاً- إشراك أصحاب المصلحة (البند 7 من جدول الأعمال)

66- قال السيد أيمن الشرقاوي، ممثل المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، في بيانه إنه من الضروري تنفيذ القرارات الهامة التي اتُخذت في الدورة الحالية على أرض الواقع بشكل فوري لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، الأمر الذي جعل من المؤسَف له للغاية أنه لم يتمكّن من حضور الدورة سوى قلة قليلة من ممثلي الشعوب الأصلية، حماة الغالبية العظمى من الطبيعة والتنوع البيولوجي. ومن المخيب للآمال أيضاً أن البيان الوزاري الذي اعتمدته جمعية البيئة في الدورة الحالية لم يعترف بحق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وهو حق اعتُرف به في القرار 13/48 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، كان اعتماد القرار بشأن القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية حدثاً تاريخياً بالفعل، وألقى الضوء أيضاً على الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني والعلم. ومن الأهمية بمكان أن تحافظ الدول الأعضاء على روح التعاون خلال عملية التفاوض الحكومية الدولية المقبلة في هذا الصدد. وقد حقق القرار بشأن الرفق بالحيوان والبيئة والتنمية المستدامة مزيداً من النجاح، وسيكون بمثابة حافز للعمل الحكومي الدولي في مجال مُهمَل منذ فترة طويلة. وستوفر القرارات الثلاثة المتعلقة بالمواد الكيميائية الحماية الحيوية للنساء وعمال المزارع وجامعي النفايات. ولكن من المؤسف أن جمعية البيئة لم تتخذ أي إجراء بشأن مبيدات الآفات التي تسمم عدة ملايين من الأشخاص كل يوم، وأن التعهد بخفض نفايات النيتروجين إلى النصف بحلول عام 2030 لم يُدرج في القرار، بصيغته المعتمدة، بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين. ويمثل الافتقار إلى الدعم لإنشاء فريق عامل حكومي دولي معني بإدارة الموارد المعدنية فرصة مُهدرة في وقت ينبغي أن يكون فيه استخدام المواد الثانوية أولوية مطلقة، بيد أن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين يتطلعون إلى الانخراط في مشاورات إقليمية بشأن هذه المسألة. وأبدت المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين استعدادهم لتقديم المساعدة فوراً في الأعمال التحضيرية للدورة السادسة لجمعية البيئة من خلال الربط بين القول والفِعل لضمان مساءلة الحكومات عن تنفيذ القرارات الرئيسية التي اعتُمدت في الدورة الحالية.

ثامناً- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (البند 8 من جدول الأعمال)

67- قررت الجمعية إرجاء النظر في إسهاماتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022 بشأن التنمية المستدامة إلى اجتماع مقبل للجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين.

تاسعاً- الاحتفال بذكرى تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة من قِبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عُقد في استكهولم في الفترة من 5 إلى 16 حزيران/يونيه 1972 (البند 9 من جدول الأعمال)

68- اعتمدت جمعية البيئة، في جلستها العامة السابعة، مشروع القرار المعنون ''الإعلان السياسي للدورة الخاصة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة'' للنظر فيه وإمكانية اعتماده من جانب جمعية البيئة في دورتها الخاصة الأولى.

عاشراً- الجزء الرفيع المستوى (البند 10 من جدول الأعمال)

69- افتُتح الجزء الرفيع المستوى في الساعة 10:20 من صباح يوم 2 آذار/مارس 2022. وتألف الجزء من افتتاح رسمي، ألقى فيه متحدثون رفيعو المستوى بيانات افتتاحية، وحوارين تفاعليين بشأن القيادة، وحوار متعدد أصحاب المصلحة بشأن الموضوع العام المتمثل في ''تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة''، وجلسة عامة ختامية.

ألف- بيانات افتتاحية

70- أدلى ببيانات افتتاحية السيد إسبين بارث إيدي، رئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد فيليكس مولوا، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد كيرياكو توبيكو، أمين مجلس الوزراء بوزارة البيئة والغابات في كينيا.

71- وقال السيد إيدي، في بيانه الافتتاحي، إن الدورة الحالية تمثل لحظة تاريخية وتتويجاً لسنوات عديدة من العمل الشاق. وكان المجتمع الدولي على وشك الشروع في عملية بالغة الأهمية للتفاوض بشأن اتفاق ملزم قانوناً يتناول دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، من مصدرها إلى البحر، ويعزز الانتقال إلى اقتصاد دائري. والمجتمع الدولي أيضاً على وشك اتخاذ خطوات من أجل إنشاء فريق سياساتي علمي معني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث. وفي وقت نشر فيه الكثير من الأشخاص ما يطلق عليه ''الحقائق'' أو ''الحقائق البديلة'' الخاصة بهم، كان من المهم جداً الآن أكثر من أي وقت مضى أن تكون هناك مستودعات للمعارف الحقيقية يدعمها العلماء من جميع أنحاء العالم.

72- ومن النتائج الأخرى للدورة الحالية الاعتراف بأن أزمتي المناخ والطبيعة مترابطتان ويحظيا بنفس القدر من الأهمية، وأن حل إحداهما على حساب الأخرى ليس خياراً قابلاً للتطبيق. وكان لابد من دمج هذا الفهم في جميع السياسات، كما يجب مراعاة العوامل الخارجية البيئية في النظم الاقتصادية من أجل تحديد قيمة الطبيعة. وكان الالتزام بالتفاوض بشأن اتفاق ملزم قانوناً بمثابة دليل قوي على أن تعددية الأطراف ما زالت حية ويمكنها أن تؤتي ثمارها. ولكن كما هو الحال دائماً، بالرغم من أن الحكومات كانت هي التي وقعت على المعاهدات، فقد وُضع الأساس بفضل التعاون الواسع النطاق بين المجتمع المدني وحركات الشباب والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أشاد السيد إيدي بمساهمة الصندوق العالمي للحياة البرية والتحالف من أجل القضاء على النفايات البلاستيكية، من بين جهات أخرى.

73- وكان من الجدير التركيز على أن العمل الحقيقي سيبدأ بعد فترة طويلة من الدورة الحالية، لأن قيمة المعاهدة لا تكمن في اعتمادها، بل في تنفيذها. وأعرب السيد إيدي عن أمله في أن يعود المشاركون إلى بلدانهم مستوحين من روح نيروبي ومستعدين لإحراز تقدم فوري في الموضوعات الهامة التي نوقشت. فقد حان وقت العمل من أجل الطبيعة.

74- وأكدت السيدة أمينة محمد في بيانها أن حماية الطبيعة أمر أساسي لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف اتفاق باريس. ولضمان الأمن الغذائي والمائي للجميع، كان على العالم أن يمنع انهيار النظام الإيكولوجي. وستساعد حماية النظم الإيكولوجية أيضاً على سد فجوة الانبعاثات بحلول عام 2030، وكذلك التخلص التدريجي من الفحم. وقد أظهر أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الفشل في كبح التلوث الناجم عن الوقود الأحفوري سيفرض على العالم مستقبلاً خطيراً وغير متكافئ للغاية على مستوى العالم، كما أنه أظهر أنه عند توسيع نطاق التكيف بطريقة صحيحة، سيكون مفيداً عندئذ. وكان الالتزام الذي وُضع في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو بمضاعفة تمويل التكيف بمثابة خطوة أولى مرحب بها، ولكن يلزم تنفيذه بشكل عاجل وتوسيع نطاقه بدرجة كبيرة، وهو ما

يُلزم البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزامها في توفير التمويل للعالم النامي، الذي كان أقله متمثلاً في الوعد الذي لم يوفَ به بتقديم 100 مليار دولار أمريكي. وأظهر تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أيضاً أن قدر احترار الأرض في النهاية ليس محتوماً بعد، ولكن ليس هناك وقت لنضيعه. وتعتمد صحة الإنسان والاقتصادات ومستقبل البشرية على جعل الطبيعة أولوية. وقد حُث الممثلون على الاستفادة القصوى من الدورة الحالية لجمعية البيئة والدخول في ''وضع الطوارئ''. فمن شأن إحراز التقدم في وضع اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية أن يُحدث الفارق ويُظهر مجدداً قيمة تعددية الأطراف. وكان توقيت الدورة أيضاً جديراً بالملاحظة، إذ يصادف عام 2022 مرور 50 عاماً على اجتماع العالم في استكهولم لإطلاق ما يعتبره الكثيرون الآن الحركة البيئية الحديثة. وفي الختام، أشارت السيدة أمينة محمد إلى شعار مؤتمر استكهولم لعام 1972، ''أرض واحدة فقط''، وحثّت الوفود على الاسترشاد به في إضفاء الصيغة النهائية على نتائج الدورة الحالية.

75- ونظرت السيدة أندرسن في بيانها في الماضي فيما يتعلق بالإنجازات والأفراد الذين ساعدوا على بناء منصة للعمل، مشيرةً إلى أن الدورة الحالية لجمعية البيئة كانت فرصة للانطلاق من هذه المنصة بفضل مشاريع القرارات التي جرى التفاوض بشأنها، والتي تتخطى أزمة الكوكب الثلاثية. وبرز قرار واحد؛ فمع مطالبة العالم باتخاذ إجراءات بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، اتخذ المفاوضون الخطوة الأولى بالموافقة على إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لصياغة اتفاق عالمي بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وحُث الممثلون على اعتماد هذا القرار حتى يتسنى البدء في المفاوضات والتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2024. ومع ذلك، لن يُحسب الاتفاق حقاً إلا إذا تضمن أحكاماً واضحة وملزمة قانوناً، واعتمد نهج دورة العمر الكاملة، وراعى المواقف المعقدة في العديد من البلدان، وقدم الدعم للتنفيذ. ويجب على الحكومات استكشاف جميع الخيارات، بما في ذلك أهداف البوليمرات الخام الجديدة وآليات الرصد والإبلاغ لدعم العمل الوطني؛ ووضع آليات التمويل ووسائل التنفيذ؛ وتقديم الحوافز لجميع أصحاب المصلحة؛ والانخراط مع شركات الأعمال. وقد كانت هناك حاجة إلى توافر الدعم السياسي على أعلى المستويات، لإبرام اتفاق في وقت قياسي وبدء تنفيذه. ومن شأن التوصل إلى اتفاق صحيح أن يبدأ اقتصاداً دائرياً بمزايا ضخمة، وقد يوفر نموذجاً للانتقال إلى الدائرية في قطاعات مثل الطاقة والنقل والبناء، ومن ثم التخفيف من أزمة الكوكب الثلاثية. وقد ركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تلك الأزمة وأنشأ ثلاثة صناديق مواضيعية، ''استقرار المناخ''، و''العيش في انسجام مع الطبيعة''، و''نحو كوكب خال من التلوث''، لتمكين الدول الأعضاء من دعم عملها بطرق تدعم اقتصادات البلدان وتُحدث تأثيراً أكبر.

76- وقال السيد مولوا في بيانه إن الموضوع المختار للدورة الخامسة هام للغاية ولا يُقدر بثمن بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسر حكومته أن تشير إلى تقارب الموضوع مع التزاماتها البيئية، التي تتماشى بشكل جيد مع الصكوك الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، انضمت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مختلف المعاهدات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وبسبب ارتفاع درجات الحرارة، عانى بلده من جفاف المجاري المائية وتدهور التربة الناجم عن حرائق الغابات والانتجاع عبر الحدود، مما أدى بالفعل إلى نقص الغذاء والماء واختفاء الحيوانات والنباتات، وهو وضع تفاقم بسبب الحروب وانتشار الجماعات المسلحة والإرهابيين.

77- ويخطط بلده، من خلال مساهمته المحددة وطنياً المحدثة، لمواصلة تطوير موارده الطبيعية وموارده من الطاقة المتجددة وتعزيز الإيكولوجيا الزراعية. وعلاوة على ذلك، يعمل بلده مع الدول الأعضاء الأخرى في لجنة غابات أفريقيا الوسطى وغيرها من الشركاء الثنائيي والمتعددي الأطراف بشأن إدارة غابات حوض الكونغو. وكان التزام برنامج الأمم المتحدة بتوفير موارد مالية مؤمَّنة ومستقرة وكافية وقابلة للتنبؤ ضماناً كبيراً لإدراج إجراءات التنمية المستدامة في برامجه ولتوفير الدعم لأكثر البلدان ضعفاً. وكانت المساعدة التي طلبها بلده تتعلق بنقل التكنولوجيا وحفظ التنوع البيولوجي وإدارته واستعادته. وأكد من جديد استعداد حكومته لمواصلة العمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يحظى بتعاون ممتاز معه. وبالرغم من تكرار الأزمات العسكرية السياسية في البلد، ظلت الحكومة طموحة فيما يتعلق بحماية البيئة، وهذا هو السبب في طلبها الرفع الكامل للحظر المفروض على البلد. وفي الختام، ونيابة عن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، تمنّى لجميع المشاركين السلام والسعادة والازدهار.

78- وأشار السيد توبيكو في بيانه إلى موضوع الدورة وحدد معنى تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من الناحية السياسية. فقد كان يعني الاعتراف بالطبيعة الوجودية للتهديد الذي يواجه العالم والإجراءات الجريئة والحاسمة التي كان يتعين اتخاذها بشكل عاجل لوقف التأثير المترابط والتراكمي لأزمة الكوكب الثلاثية. وبحثت حكومة كينيا عن حلول عملية ورحبت بالقرارات المقترحة لاعتمادها، والتي توفر توجيهاً واضحاً بشأن استراتيجيات معالجة الأزمة البيئية الحالية. وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة يعني أيضاً حماية التنوع البيولوجي والتصدي لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، الأمر الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات أكثر جرأة بشأن حفظ الغابات، وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة، وإعادة زراعة الغابات وزراعة الغابات. وعلاوة على ذلك، كان تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة يعني اتخاذ إجراءات أكثر حدّة وتنسيقاً للحد من التلوث، ولا سيما النفايات البلاستيكية. وبينما اتخذت كينيا تدابير وطنية معيّنة في هذا الصدد، فإن الحد من التلوث ووضع بدائل مستدامة وقابلة للتطبيق بشأن المواد البلاستيكية يتطلبا عملاً جماعياً، وتؤيد كينيا الاقتراح الخاص بوضع اتفاق عالمي للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية. وكانت طبيعة التحدي واضحة؛ فقد كان السؤال الوحيد المتبقي هو ما إذا كانت الحكومات مستعدة للتصدي لهذا التحدي وقادرة على ذلك. واستلزم الأمر وجود آلية أقوى لاستعراض ما إذا كان يتم الوفاء بالالتزامات وتبادل المعلومات بطريقة شفافة. ودون المساس بالسيادة، ينبغي أن تكفل التدابير المعتمدة قطع التزامات حاسمة ووفاء الحكومات بالتزاماتها. ودعت كينيا إلى التعاون في جمعية الأمم المتحدة للبيئة، إيماناً منها بأن العمل معاً في الجمعية يعزز اتساق السياسات والاستدامة البيئية.

79- وتألفت الجلسة العامة الختامية، التي عُقدت بعد ظهر يوم 2 آذار/مارس 2022، من ملخص للرسائل الرئيسية للقادة والحوارات المتعددة أصحاب المصلحة ونتائج قمة المدن والأقاليم. وقُدمت عروض من السيد رولف بابيه، الأمين التنفيذي لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، عن حوار القيادة بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ ومن السيدة إليزابيث واثوتي، ناشطة شابة ومؤسسة مبادرة الجيل الأخضر، كينيا، عن حوار القيادة بشأن تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومن السيد أوليفر جرينفيلد من تحالف الاقتصاد الأخضر عن حوار متعدد أصحاب المصلحة بشأن نتائج تقرير ''برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي ننشده''. وترد ملخصات هذه العروض في المرفق الرابع لهذا المحضر دون تحرير رسمي.

80- وبالإضافة إلى ذلك، قُدم عرضان من السيدة آنا كونيغ جيرلمير، عمدة استكهولم، عن نتائج قمة المدن والأقاليم المعقودة في 23 شباط/فبراير 2022، عن طريق رسالة فيديو مسجلة مسبقاً؛ ومن السيد شانتانو ماندال، ممثل شاب في حركة براهاما كوماريس للمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب في برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حوار الإيمان بالأرض الذي أُجري لدعم الدورة الحالية لجمعية البيئة.

حادي عشر- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها (البند 11 من جدول الأعمال)

81- نظرت اللجنة الجامعة في البند 11 من جدول الأعمال ومشروع المقرر ذي الصلة. ويرد التقرير عن عمل اللجنة الجامعة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

82- وقد اعتمدت جمعية البيئة، في جلستها العامة السابعة، المقرر 4/5 بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وموعد ومكان انعقاد الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

ثاني عشر- اعتماد قرارات الدورة ومقرراتها ووثيقتها الختامية (البند 12 من جدول الأعمال)

83- اعتمدت جمعية البيئة، في جلستها العامة السابعة، الإعلان الوزاري المعنون ''تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة'' (UNEP/EA.5/HLS.1)، بصيغته المنقحة شفوياً.

84- وفي الجلسة العامة السابعة أيضاً، قدم ممثل صربيا مشروع قرار بشأن الإدارة المستدامة للبحيرات، الذي كان موضوع مشاورات غير رسمية عقب اختتام أعمال اللجنة الجامعة.

85- واعتمدت جمعية البيئة، في جلستها العامة السابعة، بتوافق الآراء القرارات والمقررات التالية. وتُتاح فرادى هذه القرارات في الوثائق من UNEP/EA/5/Res.1 إلى UNEP/EA/5/Res.14. وتُتاح أيضاً على الموقع الإلكتروني لجمعية البيئة (http://web.unep.org/environmentassembly)، إلى جانب المقرر 4/5.

القرار	*العنوان*
1/5	العلاقة بين رعاية الحيوان والبيئة والتنمية المستدامة
2/5	الإدارة المستدامة للنيتروجين
3/5	مستقبل توقعات البيئة العالمية
4/5	الإدارة المستدامة للبحيرات
5/5	الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة
6/5	التنوع البيولوجي والصحة
7/5	الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات
8/5	فريق معني بالعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث
9/5	البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود
10/5	البُعد البيئي للتعافي المستدام والقادر على الصمود والشامل للجميع بعد كوفيد-19
11/5	تعزيز الاقتصادي الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين
12/5	الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات
13/5	إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة
14/5	القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً
المقرر	*العنوان*
4/5	جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

86- وبعد اعتماد القرارات المذكورة أعلاه، أعرب العديد من الممثلين عن ارتياحهم لنتائج الدورة الخامسة المستأنفة. وعلى وجه الخصوص، احتفلوا باعتماد القرار بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية باعتباره أحد الإنجازات الرئيسية للدورة، إذ قررت فيه جمعية البيئة أنه ينبغي أن تجتمع لجنة تفاوض حكومية دولية في عام 2022 لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، استناداً إلى نهج شامل يتناول دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية ويراعي الظروف والقدرات الوطنية المختلفة. وقال العديد من الممثلين إن هذا القرار كان بمثابة علامة فارقة حقيقية، من شأنه أن يساعد على تخليص العالم من بلاء التلوث بالمواد البلاستيكية، وسيظل في أذهان الأجيال القادمة، وبيّن ما بمقدور الدول الأعضاء تحقيقه من خلال تعددية الأطراف والشعور بوحدة الغرض.

87- وأعربت ممثلة فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) عن تحفظها فيما يتعلق بفقرة ديباجة القرار 1/5 التي تدرج من بين الصكوك ذات الصلة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إذ أن بلدها ليس طرفاً في هذه الاتفاقية ولا تنطبق عليه قواعدها، إلا إذا أقر بها صراحةً كقانون عرفي دولي.

88- وقال العديد من الممثلين إن القرار 1/5 كان خطوة أولى مهمة في المساعدة على تخليص العالم من التلوث بالمواد البلاستيكية، وأعربوا عن أملهم في أن تسود نفس روح التوافق ووحدة الغرض التي سادت في الدورة

الحالية في مفاوضات المعاهدة الجديدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وقالت إحدى الممثلات إن من أجل ضمان أن تكون المعاهدة الجديدة طموحة، قررت مجموعة متنوعة من البلدان إنشاء تحالف عالي الطموح للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية تشارك في رئاسته النرويج ورواندا وسيعمل مع لجنة التفاوض الحكومية الدولية للدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل حماية صحة الإنسان والتنوع البيولوجي والمناخ، في سياق المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة الجديدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

89- واسترعى عدة ممثلين الانتباه إلى أهمية القرارات الأخرى باعتبارها إشارات واضحة على نجاح الدورة الخامسة المستأنفة، معربين عن التزامهم بتنفيذ هذه القرارات بسرعة، ودعوا إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة والقطاعات ذات الصلة في جهود التنفيذ هذه.

90- ونقل ممثل السنغال عرض حكومته استضافة الدورة التحضيرية الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية في داكار. ورحب ممثل سويسرا بهذا العرض وتعهد بتقديم مساهمة قدرها 000 300 فرنك سويسري لدعم عملية التفاوض.

91- وأعلن ممثل سويسرا أيضاً عن أن حكومته ستساهم بمبلغ 000 700 فرنك سويسري لدعم تنفيذ القرار 12/5 بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات، وبمبلغ آخر بقيمة 000 750 فرنك سويسري لدعم تنفيذ القرار 8/5 بشأن فريق السياسات والعلوم للمساهمة أكثر في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث.

ثالث عشر- انتخاب أعضاء المكتب (البند 13 من جدول الأعمال)

92- وفقاً للمادة 19 من النظام الداخلي للجمعية، انتخبت جمعية البيئة بالتزكية السيد سيلفانو تجونغ – أهين (سورينام) نائباً لرئيس الدورة الخامسة للجمعية، ليحل محل السيد ريجي نيلسون (سورينام)، للفترة المتبقية من ولايته.

93- وفي الجلسة العامة السابعة، ووفقاً للمادة 18 من النظام الداخلي لجمعية البيئة، انتخبت الجمعية بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للعمل في دورتها السادسة:

الرئيسة: السيدة ليلى بينالي (المغرب)

نواب الرئيس: السيد جواكيم ليت (البرازيل)
السيد كارلوس إدواردو كوريا (كولومبيا)
السيد جعفر برماكي (جمهورية إيران الإسلامية)
السيد مالك أمين أسلم (باكستان)
السيد جواو بيدرو ماتوس فرنانديز (البرتغال)
السيد عبده كريم سال (السنغال)
السيد جان بوداج (سلوفاكيا)
السيد زاك غولدسميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

المقرِّر: السيد أولكسندر كراسنولوتسكي (أوكرانيا)

94- وشكرت السيدة بينالي الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأفريقية، على الثقة التي منحوها إياها. وأثنت على سلفها وأعضاء المكتب المنتهية ولايتهم لريادتهم وقيادتهم في النهوض بالمناقشات الصعبة بشأن جدول الأعمال، مشددة على أن الدورة الحالية، باعتبارها أكثر دورات جمعية البيئة إنتاجية على الإطلاق، قد وضعت آمالاً كبيرة للدورة السادسة. ولا داع للتذكير بالتحديات الجسيمة التي يواجهها الكوكب والبشرية؛ وتعهدت بأنها لن تدخر جهداً في الاستفادة من الشراكات وأوجه التآزر اللازمة لضمان تنفيذ قرارات جمعية البيئة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية وفريق السياسات والعلوم للمساهمة أكثر في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث. وأشارت إلى أن تنفيذ قرارات جمعية البيئة ينبغي أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق فوائد ملموسة لجميع مواطني العالم وتمتعهم بحقهم في بيئة صحية، وبناء مستقبل تنشده الأجيال القادمة.

رابع عشر- مسائل أخرى (البند 14 من جدول الأعمال)

95- لم تنظر جمعية البيئة في أي مسائل أخرى.

خامس عشر- اعتماد تقرير الدورة (البند 15 من جدول الأعمال)

96- اعتمدت جمعية البيئة في جلستها العامة السابعة محضر الدورة هذا استناداً إلى مشروع المحضر الذي عُمم، على أساس أن المقرِّر سوف يستكمله ويضعه في صيغته النهائية، وذلك بالعمل جنباً إلى جنب مع الأمانة.

سادس عشر- اختتام الاجتماع (البند 16 من جدول الأعمال)

97- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أُعلن اختتام الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في الساعة 18:30 يوم الأربعاء 2 آذار/مارس 2022.

المرفق الأول

النتائج التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة

القرار	*العنوان*
1/5	العلاقة بين رعاية الحيوان والبيئة والتنمية المستدامة
2/5	الإدارة المستدامة للنيتروجين
3/5	مستقبل توقعات البيئة العالمية
4/5	الإدارة المستدامة للبحيرات
5/5	الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة
6/5	التنوع البيولوجي والصحة
7/5	الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات
8/5	فريق معني بالعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث
9/5	البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود
10/5	البُعد البيئي للتعافي المستدام والقادر على الصمود والشامل للجميع بعد كوفيد-19
11/5	تعزيز الاقتصادي الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين
12/5	الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات
13/5	إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة
14/5	القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً

المقرر	*العنوان*
4/5	جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

المرفق الثاني

المقرر الذي اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 2 آذار/مارس 2022

المقرر 4/5- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة 2997 (د-27) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1972؛ و288/66 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2012؛ و213/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012؛ و251/67 المؤرخ 13 آذار/مارس 2013؛ و215/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013؛ و223/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014؛ و231/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016؛ و260/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ و222/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ و208/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة 202/47 ألف (الفقرة 17) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1992؛ و248/54 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 1999؛ و242/56 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2001؛ و283/57 باء (الفقرات 9-11 من الفرع ثانياً) المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2003؛ و236/61 (الفقرة 9 من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2006؛ و225/62 (الفقرة 9 من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2007؛ و248/63 (الفقرة 9 من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2008؛ و230/64 (الفقرة 9 من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ و245/65 (الفقرة 10 من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2010؛ و237/67 (الفقرة 13 من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ 28 كانون الثاني/يناير 2013؛ و262/71 (الفقرة 27 من الفرع ثانياً والفقرة 102 من الفرع خامساً) المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016؛ و270/73 (الفقرة 29 من الفرع ثانياً) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ و252/74 (الفقرة 29 من الفرع ثانياً والفقرة 117 من الفرع خامساً) المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ و244/75 (الفقرة 31 من الفرع ثانياً والفقرة 121 من الفرع خامساً) المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ و237/76 (الفقرة 31 من الفرع ثانياً والفقرة 120 من الفرع خامساً) المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تأخذ في الاعتبار مقرري مجلس الإدارة 1/27 و2/27 المؤرخين 22 شباط/فبراير 2013، فضلاً عن قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة 2/1 المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2014 و22/2 المؤرخ ٢٧ أيار/مايو 2016 و2/3 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2017،

وإذ تسلم بأهمية تنفيذ الفقرة 88 من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وإذ ترحب بالتقدم المحرز، بما في ذلك إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد على أهمية مواصلة العمل،

وإذ تؤكد أن تحسين فعالية وكفاءة هيئات الإدارة القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يؤدي دوراً هاماً في تحقيق البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تشير إلى مقرر جمعية الأمم المتحدة للبيئة 3/5 الذي قررت فيه الجمعية، في جملة أمور، تأجيل الدورة الخامسة للجمعية، واستئناف الدورة بانعقادها في مقرها في نيروبي في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2022 للانتهاء من النظر في جدول أعمالها،

وإذ تشير إلى أن قرار عقد الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة والاجتماع السادس للجنة المفتوحة العضوية للممثلين الدائمين يجب ألا يخل بالقرار 22/2، الذي قررت فيه الجمعية عقد دوراتها العادية والاجتماعات المفتوحة العضوية للجنة الممثلين الدائمين في السنوات الفردية ابتداء من دورتها الثالثة في عام 2017،

1- *تؤيد* نتائج اجتماع تقييم العملية التي ستستعرض بموجبها لجنة الممثلين الدائمين جمعية البيئة وهيئاتها الفرعية، على النحو المتفق عليه في الاجتماع الثامن للجنة الفرعية السنوية للجنة الممثلين الدائمين، الذي عقد في نيروبي في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

2- *تقرر* أن تعقد الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في نيروبي؛

3- *تقرر أيضاً* عقد الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024؛

4- *تحث* جمعية البيئة على أن تضع في اعتبارها في دورتها السادسة، عند النظر في موعد ومكان انعقاد دورتها السابعة، قرارها 22/2 بشأن استعراض دورة جمعية البيئة والمادة 1 من نظامها الداخلي بشأن الوقت الموصى به بين انعقاد دورات جمعية البيئة، والحاجة إلى الموافقة على الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2026-2029 وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2026-2027 في عام 2025؛

5- *تقرر*، وفقاً للفقرة 10 من قرار مجلس الإدارة 2/27 الصادر في 22 شباط/فبراير 2013، أن يعقد الاجتماع السادس للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية في الفترة من 19 إلى 23 شباط/فبراير 2024، وتطلب إلى لجنة الممثلين الدائمين أن تناقش شكل الاجتماع وجدول أعماله، بالتشاور مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وأن تتخذ قراراً بشأنه؛

6- *تحيط علماً* بقرار اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، المعقود في 15 شباط/فبراير 2022، والذي قرر الاجتماع بموجبه عدم عقد دورات أخرى لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الدوري لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، مدركاً أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن تواصل تقديم التوجيه بشأن الأولويات والإجراءات لمعالجة التلوث البحري من الأنشطة البرية؛

7- *توافق* على جدول الأعمال المؤقَّت للدورة السادسة على النحو المبيَّن أدناه:

1- افتتاح الدورة.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- وثائق تفويض الممثلين.

4- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

5- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

6- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

7- إشراك أصحاب المصلحة.

8- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9- الجزء الرفيع المستوى.

10- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها.

11- اعتماد قرارات الدورة ومقرراتها ووثيقتها الختامية.

12- انتخاب أعضاء المكتب.

13- مسائل أخرى.

14- اعتماد التقرير.

15- اختتام الدورة.

8- *تطلب* إلى لجنة الممثلين الدائمين، بالتشاور مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، المساهمة في إعداد شروح لجدول الأعمال المؤقت الوارد في الفقرة 7 أعلاه؛

9- *تطلب* إلى مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، تحديد موضوع للدورة السادسة لجمعية البيئة في موعد أقصاه اثني عشر شهراً قبل انعقاد الدورة السادسة؛

10- *تشجع بقوة* الدول الأعضاء على تقديم مشاريع قرارات لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة ويفضل أن يكون ذلك قبل عشرة أسابيع على الأقل من انعقاد الاجتماع السادس للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، مع مراعاة الموضوع العام للدورة السادسة لجمعية البيئة، وضيق الوقت والموارد المتاحة للتفاوض بشأن القرارات أثناء الاجتماع السادس للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية والدورة السادسة لجمعية البيئة، ودون الإخلال بالنظام الداخلي، ولا سيما المادة 44؛

11- *تحيط* علماً بخطة العمل لتنفيذ الفقرات الفرعية (أ)-(ح) من الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتشير إلى أن المديرة التنفيذية ستُعمم عناصر الخطة في الاستراتيجيات وبرامج العمل المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل التي يجب رصد أثرها عن كثب، وستجري مشاورات مع لجنة الممثلين الدائمين لدعم تنفيذ الخطة؛

12- *تقرر* تعديل شعار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهويته المرئية وفقاً للخيار 1 الوارد في الوثيقة المعنونة ''وثيقة معلومات أساسية للبند 6 من جدول الأعمال: الهوية المرئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة'' التي قدمتها الأمانة في اجتماع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين الذي عقد في 12 أيلول/سبتمبر 2019 واللذين استُخدما منذ ذلك الوقت؛

13- *تقرر أيضاً* تمديد برنامج العمل للفترة 2022-2023 لمدة عامين، حتى نهاية عام 2025، وتحديد الميزانية والأهداف وفقاً لذلك.

المرفق الثالث

تقرير اللجنة الجامعة في الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

المقررة: السيدة/سلمى مليكة حدادي (الجزائر)

مقدمة

1- أنشأت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جلستها العامة الأولى من دورتها الخامسة المستأنفة، التي عقدت يوم الاثنين 28 شباط/فبراير 2022، لجنة جامعة للنظر في مشاريع القرارات، ومشروع مقرر ومشروع إعلان سياسي التي أعدتها اللجنة المفتوحة العضوية للممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعها الخامس المستأنف بموجب البندين 5 و11 من جدول الأعمال، والتي لا تزال يتعين وضع الصيغة النهائية لها من أجل النظر فيها واحتمال اعتمادها من قبل جمعية البيئة.

2- ووفقاً لمقرر جمعية البيئة، عقدت اللجنة الجامعة أربعة اجتماعات بين يومي الاثنين 28 شباط/فبراير والثلاثاء 1 آذار/مارس 2022. وعلى نحو ما قررته جمعية البيئة، ترأست اللجنة السيدة أندريا ميزا موريللو (كوستاريكا)، في حين عملت السيدة سلمى حدادي (الجزائر) مقررةً.

أولاً- افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

3- افتتحت رئيسة اللجنة الجامعة الاجتماع في الساعة 2:05 بعد ظهر يوم الاثنين 28 شباط/فبراير 2022. وألقت بياناً السيدة ليتون-كون، نائبة المديرة التنفيذية بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

4- وأقرت اللجنة جدول أعمالها على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/COW.5/1).

ثانياً- تنظيم العمل

5- وافقت اللجنة على إنشاء ثلاثة أفرقة اتصال بغية وضع الصيغة النهائية، بحلول يوم الثلاثاء 1 آذار/مارس 2022، لمشروع المقرر ومشروع الإعلان السياسي ومشاريع القرارات المعلقة للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جمعية البيئة في دورتها الخامسة المستأنفة.

6- واتُّفِق على أن يكون الرؤساء المشاركون وأعمال أفرقة الاتصال على النحو التالي:

(أ) فريق الاتصال 1، الذي يشارك في رئاسته السيد سرجيو سالازار ألزانتي (كولومبيا) والسيد دراغان زوبانجيفاك (صربيا)، سيتناول مشاريع القرارات بشأن الإدارة المستدامة للبحيرات (UNEP/EA.5/L.8)، والحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة (UNEP/EA.5/L.9)، والتنوع البيولوجي والصحة (UNEP/EA.5/L.11)، مع المراعاة الواجبة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة (UNEP/EA.5/L.19)، وكذلك مشروع المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد الدورة السادسة لجمعية البيئة (UNEP/EA.5/L.21). كما اتُّفق على أن يرأس السيد ماريك رور – غارزتيكي (بولندا) فريق الاتصال أثناء نظره في مشروع القرار بشأن المراعاة الواجبة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقا للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة (UNEP/EA.5/L.19) ومشروع المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت وموعد ومكان انعقاد الدورة السادسة لجمعية البيئة (UNEP/EA.5/L.21).

(ب) فريق الاتصال 2، الذي ستشارك في رئاسته السيدة آنا إلينا كامبوس خيمينيز (كوستاريكا) والسيد فراس خوري (الأردن)، سيتناول مشاريع القرارات المتعلقة بالبنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود (UNEP/EA.5/L.15) والتعافي الأخضر (UNEP/EA.5/L.16) والاقتصاد الدائري (UNEP/EA.5/L.17).

(ج) فريق الاتصال 3، الذي ستشارك في رئاسته السيدة غودي ألكمادي (هولندا) والسيد مابوبا كاوندا (ملاوي)، سيتناول مشاريع القرارات المتعلقة بفريق العلوم والسياسات بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث (UNEP/EA.5/L.14) وإدارة الموارد المعدنية (UNEP/EA.5/L.18).

ثالثاً- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

7- في الجلسة العامة الأولى التي عقدت يوم الاثنين 28 شباط/فبراير 2022، أشارت الرئيسة إلى أن لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، في اجتماعها الخامس المستأنف، المعقود في 21 و23 و25 شباط/فبراير 2022، وفي المشاورات غير الرسمية المعقودة في 26 و27 شباط/فبراير، أقرت ثلاثة مشاريع قرارات للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جانب جمعية البيئة، ولذلك فإن اللجنة الجامعة ليست بحاجة إلى أن تنظر فيها. وتتعلق مشاريع القرارات الثلاثة بالعلاقة بين رعاية الحيوان والبيئة والتنمية المستدامة (UNEP/EA.5/L.10)، والإدارة المستدامة للنيتروجين (UNEP/EA.5/L.12) ومستقبل توقعات البيئة العالمية (UNEP/EA.5/L.20).

8- وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة الجامعة الصيغة النهائية لمشروعي القرارين بعنوان ''القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو صك دولي ملزم قانوناً'' (UNEP/EA.5/L.23) وبشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (UNEP/EA.5/L.13) للنظر فيهما واحتمال اعتمادهما من جانب جمعية البيئة.

9- وعقب الموافقة على مشروع القرار المعنون ''القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو صك دولي ملزم قانوناً''، أدلى ببيانات ممثلو بيرو وغانا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) واليابان.

10- وفي جلستها العامة الثانية التي عقدت في مساء يوم الاثنين 28 شباط/فبراير، أقرت اللجنة مشروع الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/EA.5/SS.1/L.1) ومشروع القرار النهائي بشأن المراعاة الواجبة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة (UNEP/EA.5/L.19) للنظر فيهما واحتمال اعتمادهما من جانب جمعية البيئة.

11- وفي جلستها العامة الثالثة، التي عقدت بعد ظهر يوم الثلاثاء 1 آذار/مارس، أقرت اللجنة الصيغة النهائية لأربعة مشاريع قرارات، بصيغتها المعدلة شفهياً، تتعلق بالبنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود (UNEP/EA.5/L.15)، وتعزيز الاقتصاد الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامة (UNEP/EA.5/L.17)، والجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات (UNEP/EA.5/L.18) والفريق المعني بالعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث (UNEP/EA.5/L.14)، للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جانب جمعية البيئة.

12- وفي جلستها العامة الرابعة، التي عُقدت مساء يوم الثلاثاء 1 آذار/مارس، أقرت اللجنة الصيغة النهائية لأربعة مشاريع قرارات بشأن الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة (UNEP/EA.5/L.9)، والتنوع البيولوجي والصحة (UNEP/EA.5/L.11) والبُعد البيئي للتعافي المستدام والقادر على الصمود والشامل للجميع بعد كوفيد-19 (UNEP/EA.5/L.16)، وموعد ومكان انعقاد الدورة السادسة لجمعية البيئة بالصيغة المعدلة في ضوء مشروع المقرر النهائي المقترح بشأن جدول الأعمال المؤقت، ومشروع القرار النهائي بشأن مستقبل توقعات البيئة العالمية (UNEP/EA.5/L.20) للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جانب جمعية البيئة.

13- واتُّفق على أنه ينبغي مواصلة النظر في جانب واحد من جوانب مشروع القرار النهائي بشأن الإدارة المستدامة للبحيرات (UNEP/EA.5/L.8) على أساس غير رسمي بغية تقديم نص يحظى بتوافق الآراء للنظر فيه واحتمال اعتماده من جانب جمعية البيئة.

رابعاً- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها

14- في جلستها العامة الرابعة، التي عقدت مساء يوم الثلاثاء 1 آذار/مارس، أقرت اللجنة الصيغة النهائية للمقرر المتعلق بجدول الأعمال للدورة السادسة لجمعية البيئة ومكان وموعد انعقادها (UNEP/EA.4/L.21)، من أجل النظر فيه واحتمال اعتماده من جمعية البيئة.

خامساً- اعتماد التقرير

15- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الرابعة، مساء يوم الثلاثاء 1 آذار/مارس، تقرير المقررة وعهدت إلى المقررة والأمانة بإنجاز الصيغة النهائية للتقرير.

سادساً- اختتام الاجتماع

16- اختتمت الرئيسة الاجتماع في منتصف الليل في 1 آذار/مارس 2022.

المرفق الرابع

موجزات حوارات أصحاب المصلحة المتعددين والقيادة التي عقدت في الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة*

ألف- حوار القيادة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، الذي عقد يوم الثلاثاء 1 آذار/مارس 2022

مقدمة

كان حوار القيادة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف هو الأول من سلسلة حوارات عُقدت في الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وأدارها كارلوس مانويل رودريغيز، الرئيس التنفيذي ورئيس مرفق البيئة العالمية. وكان الهدف من الحوار هو تسليط الضوء على طرق ملموسة لتعزيز التنفيذ المتسق والفعال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على المستويين الوطني والدولي. وقد سمعنا من رؤساء الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والدول الأعضاء كيف يمكن للحكومات الاستفادة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات البيئية المترابطة، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الأدلة العلمية لتعزيز التعاون والاتساق عبر جدول الأعمال البيئي العالمي. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم حوار مخصص مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف كجزء من البرنامج الرسمي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

النقاط الرئيسية والدعوة إلى العمل

(أ) إن أزمة الكوكب العالمية هي أزمة مترابطة وينبغي معالجتها بشكل مشترك. ونحن بحاجة إلى **حلول متكاملة** تشمل مختلف الأدوات والدوائر لتحقيق خطة عام 2030. وعلى الرغم من الجهود المستمرة، لا تزال هناك تجزئة على المستويين الدولي والوطني تؤدي إلى ازدواجية الجهود، وفجوات، وعدم كفاية تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد أضافت جائحة كوفيد-19 إلى هذه التحديات. ويتصدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لعوامل دفع التغير البيئي، ويمكنهما بذل جهوداً تعاونيةً أقوى وأكثر فعالية لمعالجتها.

(ب) **الأعمال المتعددة الأطراف.** لقد عالجنا حتى الآن، من خلال تعددية الأطراف، العديد من التحديات البيئية العابرة للحدود، لكننا بحاجة إلى العمل بشكل أسرع. ومن الأمثلة الممتازة على كيفية استجابة المجتمع الدولي بفعالية لتحدٍّ على المستوى العالمي هو إنشاء بروتوكول مونتريال وآلية تمويله، والصندوق المتعدد الأطراف، مما أدى إلى التخلص التدريجي من 99 في المائة من المواد المستنفذة للأوزون.

(ج) **السياسة الوطنية والتنفيذ:** هناك حاجة واضحة إلى نُهج وطنية أكثر اتساقاً لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك وضع آليات تعاون على المستوى القطري. وتتطلب هذه المسألة العمل عبر مختلف القطاعات والوزارات وأصحاب المصلحة، والتعاون بين المنسقين الوطنيين لمختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من خلال تحديد الدوافع والأولويات المشتركة لتحقيق هدف عالمي. وهناك حاجة إلى هياكل مؤسسية فعالة وأدوات ملموسة حتى تتمكن الأطراف من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويعد إشراك المنسقين الوطنيين أمراً بالغ الأهمية لضمان وضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الالتزامات ذات الصلة بموجب جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتي يكون البلد طرفاً فيها.

(د) وقدمت **أمثلة** البلدان التي تنفذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بطريقة متكاملة ومنسقة. وينبغي تبادل مثل هذه الممارسات الفضلى والاقتداء بها من قبل الآخرين. وعلى سبيل المثال، أنشأت رواندا هيئة إدارة

* تُعرض موجزات الحوارات دون تحرير رسمي.

البيئة المكلفة بتنسيق وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في رواندا. ومن ناحية أخرى، تواصل مصر تسريع العملية وإنشاء بيئة مواتية لخطة التنمية المستدامة من خلال خطة موحدة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وإنشاء لجان وطنية وأفرقة اتصال معنية باتفاقيات التنوع البيولوجي، بينما تنفذ الصين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في سياق تعزيز التنمية الخضراء والمحايدة من حيث الكربون.

(هـ) **يعد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 مثالاً جيداً على الإطار الموحد.** وهو يوفر فرصة للعمل معاً عبر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتحقيق أهداف مشتركة من خلال، على سبيل المثال، إنشاء برامج مشتركة بين اتفاقيات التنوع البيولوجي. ونحن بحاجة إلى معايير ومؤشرات مشتركة لإبقائنا على المسار الصحيح.

(و) وتقدم الجهود الجارية لتعزيز التعاون والتنسيق بين الاتفاقيات داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، مثالاً جيداً على كيفية معالجة المشاكل البيئية في نهج دورة الحياة. ويحتاج **نهج دورة الحياة** إلى توسيع نطاق معالجته للتحديات البيئية، على سبيل المثال، لدى معالجته التلوث بالمواد البلاستيكية.

(ز) **ويؤثر التأخير في استكمال إطار المواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 على تحقيق الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات.** والمجتمع الدولي مدعو إلى استكمال الإطار على وجه السرعة.

(ح) **وتعد الإرادة السياسية أساسية لنجاحنا.** ومعاً، نحتاج إلى ضمان إدراج قيمة البيئة في قرارات وسياسات الحكومات والقطاع الخاص. ونحن بحاجة إلى مواءمة الاستثمارات العامة والخاصة وأن نعمل بشكل متسق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ط) **التمويل لدعم الاتساق:** في الوقت الحالي، لم يتم توجيه الموارد المالية بالطريقة المثلى لمعالجة المشاكل البيئية العالمية بشكل متسق. وينبغي أن تنظر المشاريع المستقبلية والأنشطة المشتركة بشكل متزايد في الروابط المتبادلة مع التنوع البيولوجي والمجموعات الأخرى، وينبغي أن ينعكس ذلك أيضاً في تصميم مشاريع مرفق البيئة العالمية.

(ي) **العلوم والسياسات:** حان الوقت الآن للوصول إلى فضاء الحلول، وسوف يأخذنا العلم إلى هناك. وعلينا الاستفادة بشكل أفضل من العلم والأدلة الحالية والتواصل مع مقدمي الحلول المختلفين. وينبغي الاستفادة من عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في هذا الصدد.

(ك) ويؤدي **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** دوراً رئيسياً في تقديم لمحة عامة عن التحديات البيئية وتعزيز الحلول، جنباً إلى جنب مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وهناك حاجة إلى تعزيز التنفيذ المتسق والمتكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على المستوى الوطني. ونحن بحاجة إلى مواصلة العمل معاً على جميع المستويات. وتتمتع جمعية الأمم المتحدة للبيئة بالقدرة على عقد الاجتماعات لتعبئة العمل عبر الدوائر البيئية بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 وينبغي تعزيز ذلك. وتحدد الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022–2025 وبرنامج العمل أهمية معالجة الأزمات الثلاثية للكوكب بطريقة متسقة من خلال تعزيز الإجراءات التعاونية على المستوى الوطني من خلال مشاريع تستخدم النُهج المتكاملة.

(ل) وتدعى الأطراف للوفاء **بالتزاماتها المالية** من أجل تنفيذ التزامات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على نحو فعال. كما أن مرفق البيئة العالمية مدعو إلى دعم البلدان من خلال وضع خطة موحدة بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

(م) وستوفر **المعاهدة الجديدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية** فرصة لمعالجة المشاكل البيئية المعنية بأزمات الكوكب الثلاث المتمثلة في التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث.

لقد أظهر حوار القيادة أن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف توفر قاعدة صلبة للغاية للعمل على معالجة الأزمات البيئية وأن التنفيذ المعزز يتطلب مزيداً من الاهتمام بالحلول المتكاملة.

باء- حوار أصحاب المصلحة المتعددين: ''إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً: الحماية الدولية للبيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق جائحة كوفيد-19'' ، الذي عقد يوم الثلاثاء، 1 آذار/مارس 2022

جزء المقدمة

على الرغم من الصدمات الصحية والمجتمعية والاقتصادية غير العادية التي أحدثتها كوفيد-19، إلا أن الاستجابة العالمية لم تطلق حتى الآن لحظة التحول لتسريع انتقالنا إلى الاقتصادات الخضراء والعادلة.

كان هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين تحت شعار ''إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً'' الذي عقده تحالف الاقتصاد الأخضر في الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، كينيا، في 1 آذار/مارس 2022. ومن الأمور الحاسمة في هذا الاستنتاج هو أن الحكومات قد أنفقت أكثر من 14 تريليون دولار في التدابير الاستثنائية لدعم الاقتصادات أثناء الجائحة، وقد كان القليل جداً منها ذا أثر إيجابي على الطبيعة أو يفضي إلى اقتصاد أخضر.

إعداد المشهد

نقر بأن الحكومات تواجه تحديات غير مسبوقة في تحقيق مجتمع ذي أثر إيجابي على الطبيعة، وبدون تلوث، وأكثر عدلاً وشمولاً، كل ذلك بينما يكافح بسبب تضخم الدين العام، والأزمات الصحية المستمرة، ونظام عالمي مزعزع للاستقرار. ولكن ليس لدينا وقت للتعافي أولاً ثم العمل على مراعاة البيئة: إن نافذة تأمين 1.5 درجة مئوية تُغلق بسرعة، ويتباطأ التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة أو ينعكس، وتتفاقم مشكلة التلوث بالمواد البلاستيكية بسرعة. ولذلك يجب علينا مضاعفة جهودنا الآن لإعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً.

مسألة المتحدثة الأولى

جاءت المداخلة الأولى من السيدة غيتيكا غوسوامي من بدائل التنمية، الهند، وهي إحدى مؤلفات وثيقة المعلومات الأساسية ''إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً''. ولفتت السيدة غوسوامي الانتباه إلى التوصيات التسع الواردة في التقرير:

1- دمج الاقتصاد الدائري في خطة التعافي ومعالجة مشكلة المواد البلاستيكية.

2- فحص تدابير التحفيز وإدراج الاستدامة في تصميم وتنفيذ الميزانية.

3- إعطاء الأولوية للتمويل لتمكين المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من السعي لتحقيق أهداف الاستدامة.

4- إعطاء الأولوية للحلول الثرية بالوظائف والتي يقودها المجتمع والقائمة على الطبيعة.

5- إعطاء الأولوية لاستبدال الديون بالتزام لصون الطبيعة وغيرها من حلول التمويل المستدامة المبتكرة.

6- إدراج الانتقال العادل في برامج التحفيز والإصلاح.

7- دعم أصحاب المصلحة المتعددين ومنصات التعاون الوطنية عبر القطاعات.

8- زيادة التمويل المتعدد الأطراف الخاضع لخطط عمل شاملة للتعافي الأخضر.

9- محاسبة المؤسسات المالية الدولية على دورها في التعافي الأخضر.

وأشارت السيدة غوسوامي إلى أنه يجب أن تتمثل الأولوية القصوى لسياسة تسريع التعافي الأخضر في الهند في تمكين الوصول إلى التمويل ودعم تخضير المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر.

مسألة المتحدث الثاني

كرر السيد برونو أوبيرل من الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة تأكيده على أن الطبيعة كانت غير مرئية إلى حد كبير في الجهود المبذولة للتعافي حتى الآن. وأشار إلى أن المصلحة الأساسية للمجتمع هي الاستقرار على المدى الطويل، وبالتالي فإنه ينبغي للحكومات الالتزام على الأقل بمبدأ ''عدم إلحاق الضرر بالطبيعة''. ويمكن تحقيق ذلك من خلال فحص التدابير التحفيزية من حيث أثرها على البيئة، وإدراج الطبيعة في تصميم الميزانية، وإعطاء الأولوية لفرص الاقتصاد الكلي للاستثمار في الطبيعة. ولوحظ أنه يمكن توقع عائد 9 دولارات أمريكية مقابل كل دولار يُنفق على الإصلاح البيئي، مع إمكانية إنشاء 395 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030. لكن الضغط العام مطلوب لدفع واضعي السياسات نحو هذه الأنواع من الاستثمارات.

مسألة المتحدث الثالث

انتقل الحوار بعد ذلك إلى مسألة التلوث بالمواد البلاستيكية – وهي مسألة أيقونية للتحول نحو اقتصادات خضراء وعادلة. وأيد السيد ستيوارت هاريس من مجلس الكيمياء الأمريكي، من مجموعة الأعمال الرئيسية، قراراً ملزماً قانوناً بشأن المواد البلاستيكية، مشيراً إلى أن الأعمال يمكن أن تساعد في ابتكار حلول لضمان بقاء المواد البلاستيكية في الاقتصاد الدائري بدلاً من التخلص منها في البيئة. ولفت الانتباه إلى أهمية إدراج مجتمع النفايات غير الرسمي وأشار إلى الحاجة إلى وضع سبل لتتبع التقدم المحرز والعمل مع أصحاب المصلحة.

مسألة المتحدثة الرابعة

نقلت السيدة أليخاندرا بارا، من منظمة ''التحرر من المواد البلاستيكية'' في تشيلي، المناقشة بعد ذلك إلى مستوى أعمق، لتذكرنا بالعلاقة المنقطعة بين الناس والطبيعة التي أنشأها الاقتصاد الاستخراجي، والمستبد، والأبوي، والاستعماري. وأعطت أمثلة من مجتمعات وثقافات السكان الأصليين التي تضررت على مر مئات السنين من التصنيع والتسارع الكبير للقرن الحادي والعشرين.

وأشارت السيدة بارا إلى أنه يجب علينا أن نكون واقعيين بشأن الحلول الكبيرة المفروضة من أعلى إلى أسفل. وبدلاً من ذلك، يجب أن نعطي الأولوية لبناء اقتصادات تخدم المجتمعات المحلية وتعيد إقامة علاقات يسودها الاحترام مع بعضنا البعض ومع الطبيعة. وقالت إنه لا يكفي بناء اقتصاد أكثر اخضراراً، ولكن يجب علينا تفكيك الاقتصاد العالمي الاستخراجي الحالي. وأوصت بأنه ينبغي أن تتمثل أولوية العمل في دعم الأعمال التجارية المجتمعية الخضراء الصغيرة، ضمن الحركة الثقافية الأوسع نطاقاً لاستعادة العلاقات المحترمة مع الطبيعة ومع بعضنا البعض.

مساهمة الوزراء (اذكر البلد)

استمعنا إلى قصة ملهمة عن التعافي الأخضر لفيجي من السيد جوشوا ويكليف، الأمين الدائم في وزارة الممرات المائية والبيئة. وبوصفها أرخبيلاً يضم حوالي 350 جزيرة، تقع فيجي على الخطوط الأمامية لتغير المناخ، وقد تضرر اقتصادها بشكل خاص من القيود المفروضة بسبب كوفيد-19، حيث فُقدت مئات الوظائف. ودفع نفاد الصبر والبطالة حكومة فيجي إلى العمل على التعافي الأخضر، وإعطاء الأولوية لدعم المجتمع والشركات الصغيرة المراعية للبيئة، وتم السعي لإيجاد الحلول القائمة على الطبيعة التي يمكن لها أن تحمي السواحل والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي في آن واحد. وبالشراكة مع المجتمعات المحلية

والقطاع الخاص، يستخدم مشروع الدفاع البحري الفيجي الجديد حلولاً طبيعية للحفاظ على ارتفاع مستوى سطح البحر بعيداً، بجزء بسيط مما تصل إليه تكلفة صب أطنان من المواد الخرسانية. وينطلق هذا العمل عبر المحيط الهادئ، وتقف فيجي على أهبة الاستعداد لدعم الآخرين تقنياً أو فيما يتعلق بالسياسات في جميع أنحاء العالم.

وذكّرتنا السيدة زكية الخطابي، وزيرة المناخ والبيئة والتنمية المستدامة والصفقة الخضراء، بلجيكا، بعدم ترك أي بلد يتخلف عن الركب وأهمية الانتقال العادل. وقد عطلت الجائحة جميع المجتمعات، والرفاهية البشرية والاقتصادية، وأبرزت ضعفنا، وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض. وحثت المندوبين على اغتنام هذه الفرصة لبناء قدرة منهجية على الصمود تحترم حدود الكوكب، في نهج علمي وعابر للحدود، من شأنه أن يوقف فقدان البيئة ويحقق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

الردود على الوزراء (اذكر صاحب الرد)

أيد السيد ستيفان كونتيوس، رئيس الشعبة المعنية بالأمم المتحدة، ألمانيا، بشدة أهمية الحوار والشراكات التحويلية بين أصحاب المصلحة المتعددين والتحالفات باعتبارها المفتاح لتحرير التغيير التحويلي. وذكر أن الحكومة الألمانية تدعم الشراكات الدولية للقيام بذلك وأنها سوف توجه الأموال العامة لتحقيق هذا الهدف. ودعمت الحزمة الألمانية للاستجابة لكوفيد-19 التعافي الأخضر في 25 بلداً حول العالم، بالإنفاق التحفيزي المصمم ليتماشى مع خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن المناخ. وأكد أنه لا يمكن تحقيق هذا التحول إلا بخبرة أصحاب المصلحة – من البيئة والنقابات العمالية والشباب والعلوم وحكمة الشعوب الأصلية – لأن هذه اللحظة تتطلب منا توحيد القوى على نحو أقوى من ذي قبل. وأشير بشكل خاص إلى ''الشراكة من أجل اقتصاد أخضر''، وهي كيان الأمم المتحدة المتعدد الوكالات الذي يقدم الدعم إلى البلدان بشأن الاقتصاد الأخضر.

وأشارت السيدة آلي بيلكو، مندوبة الشباب للطبيعة والتنوع البيولوجي لمجلس الشباب الوطني الفنلندي، أليانسي في فنلندا، إلى أن المجتمعات المحلية يجب أن تؤدي دوراً حاسماً في التعافي الأخضر الشامل. وذكّرتنا بأن أكثر ما يهم الناس هو المجتمع والأعمال التجارية المحلية وسبل العيش. وينبغي أن يبدأ التغيير بإعطاء الأولوية للأعمال المجتمعية لتزدهر وتصبح خضراء. ونحن بحاجة إلى تغيير جذري في منظورنا للطبيعة، بعيداً عن كوننا مجرد مورد، ونحو فهم أصلي وروحي لقيمة الطبيعة.

وذكّرنا السيد ماركو لامبرتيني، المدير العام للصندوق العالمي لحماية الطبيعة بأهمية إحداث أثر إيجابي على الطبيعة، وهو ما لا يقل أهمية عن عدم إحداث أي أثر. وأشار إلى أن النظام الاقتصادي يحتاج إلى مزيد من التكامل مع الطبيعة، وأن إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً ينبغي أن يركز على تغيير الدوافع الاقتصادية التي تؤدي إلى فقدان الطبيعة.

وصرحت تينا فاهانين، نائبة مدير منظمة الأغذية والزراعة، بأن كوفيد-19 قد زاد من ضعف الفئات الأكثر ضعفاً. وتحتاج هذه المجتمعات إلى الدعم لمساعدتها على التعافي حالياً من الأزمة قصيرة المدى، ولكن أيضاً من الأزمة البيئية للكوكب على المدى الطويل. ويجب أن تصبح الزراعة أكثر شمولاً وقدرة على الصمود واستدامة ومتكاملة بشكل أفضل مع إدارة البيئة واستعادتها، حيث تشكل هذه المسألة حالياً ركيزة أساسية للإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة.

وذكرتنا السيدة مارثا روخاس أوريغو، اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، بالدور الحاسم الذي تؤديه الأراضي الرطبة. وأشارت إلى أنه لا يمكننا الحصول على المياه بدون الأراضي

الرطبة، ولا يمكننا التعافي بدون الأراضي الرطبة. وتعتبر الأراضي الرطبة أيضاً مخزناً أساسياً للكربون. ولذلك يجب أن نضع في اعتبارنا الأراضي الرطبة لدى إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً وزرقةً، مع التأكيد على أهمية التعافي الأزرق.

وذكّرتنا السيدة نيث دانو، من المجموعة الرئيسية للمرأة، بأن النساء قد تأثرن بشكل غير متناسب بجائحة كوفيد-19، وقد أدَّين دوراً كبيراً في التعافي بفضل أدوارهن في الرعاية الصحية والتعليم والقطاعات غير الرسمية. (تشكل النساء 70 في المائة من العاملين في مجال الصحة وأول المستجيبين على مستوى العالم، ومع ذلك يتقاضين أجوراً أقل بنسبة 26 في المائة من العاملين الرجال في الصحة). وقد شجعتنا على معالجة ثلاث نقاط لدى إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً:

1- ضمان الحماية الاجتماعية للجميع. ويجب أن يكون ذلك على مستوى العالم، ولكن ليس محايداً من الناحية الجنسانية. (فيما يتعلق بهذه النقطة، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، لوحظ أن نصف العالم فقط يستطيع التمتع بالحماية الاجتماعية، وثانياً، وضعت تقديرات تشير إلى أن الاستثمارات في سياسات الحماية الاجتماعية الأساسية يمكن أن تولد تأثيراً مضاعفاً للناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 0.7 و1.9).

2- تقديم الدعم المباشر للنساء في القطاع غير الرسمي، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة التي تملكها وتديرها النساء، والتي تطعمنا.

3- يجب أن تتعلق حزم التحفيز بالناس وليس بالربح فقط. ويجب أن تقدم الدعم للابتكارات المجتمعية وتعززها، مع الاعتراف بأهمية المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية.

الموجز

شكر مدير الحوار فريق الخبراء واختتم مشيراً إلى رؤية واحدة مهمة مستخلصة من الحوار – تلك الحكومات التي بدأت بالفعل في انتقالها إلى الاقتصادات الخضراء كانت مجهزة بشكل أفضل للعمل على ''إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً''. وبتلك الرؤية أثنى على اثنين من الأصول لتقديم المساعدة للحكومات:

تقرير إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً ومتعقب الاقتصاد الأخضر – أهم السياسات للتحول نحو اقتصادات أكثر اخضراراً وأكثر عدلاً. وسيواصل تحالف الاقتصاد الأخضر دعم هذا التحول من خلال مساعدة جميع أصحاب المصلحة على إحياء صفقة خضراء عالمية، والعقد الاجتماعي الجديد الذي يوضح ولايته المجتمعية.

جيم- حوار القيادة: ''تعزيز الإجراءات حتى تحقق الطبيعة أهداف التنمية المستدامة''، الذي عقد يوم الأربعاء 2 آذار/مارس 2022

تقرير موجز: حوار القيادة: تعزيز الإجراءات حتى تحقق الطبيعة أهداف التنمية المستدامة

مقدمة

عُقد حوار القيادة حول موضوع الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للطبيعة المتمثل في ''تعزيز الإجراءات حتى تحقق الطبيعة أهداف التنمية المستدامة''، في جلسة مختلطة يوم الأربعاء، 2 آذار/مارس 2022 من الساعة 11:30 صباحاً وحتى 1:00 ظهراً بتوقيت شرق أفريقيا.

جمع حوار القيادة هذا أصحاب المصلحة من مختلف الحكومات، والمجتمع العلمي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للاشتراك في مناقشة حول كيفية تعزيز العمل حتى تحقق الطبيعة أهداف التنمية المستدامة ومنع تدهور الطبيعة ووقفه وعكس اتجاهه، تمشياً مع عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية.

وانطلاقاً من تحليل للقيود الرئيسية التي تمنع النتائج ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة، تم تناول ثلاث نقاط رئيسية وهي كيفية تغيير السلوكيات الفردية، وكيفية تغيير السياسات، وكيفية تغيير الحوافز المالية من أجل تسريع العمل على الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتألف المشاركون من مدير مناقشة واحد، ومتحدث رئيسي واحد، و3 أعضاء في فريق الخبراء (يشمل شاباً واحداً)، واثنين من المساهمين عن طريق الفيديو (الشباب) و17 متحدثاً مساهماً من الحضور من ممثلي الدول (وكان من المقرر في البداية أن يكون عددهم 19).

واختارت معظم البلدان السبعة عشر التركيز على ما تفعله لمعالجة الأزمات الثلاث التي يواجهها الكوكب، لكن التدخلات أشارت أيضاً إلى أن الاستجابات كانت مجزأة بينما تغذي الأزمات الثلاث بعضها البعض. واختارت حكومة السويد أن توفر مساحة لمندوب الشباب لديها للتحدث بدلاً من معالي وزير البيئة، مع مراعاة أن خيارات السياسة العامة اليوم سوف تصبح محسوسة وأنها تؤثر على حياة جيل الشباب مع بدء تجسد آثارها.

النقاط الرئيسية والدعوة إلى العمل

هيأت المتحدثة الرئيسية السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، المشهد من خلال تسليط الضوء على أنه من الأهمية بمكان حماية النظم الإيكولوجية والسعي لإيجاد حلول قائمة على الطبيعة من أجل إنشاء الوظائف اللازمة لتنشيط الاقتصادات، والتعافي من جائحة كوفيد-19، والتكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من حدته.

فيما يتعلق بتغيير السياسات

أبرزت الرسالة الرئيسية لأعضاء فريق الخبراء والمتحدثين المساهمين بشأن تغيير السياسة العامة، الحاجة إلى ضمان سياسات تحمي الطبيعة وتعمل على استعادتها، وإلا يكون من المستحيل حل الأزمة الثلاثية التي يواجهها الكوكب. وللقيام بذلك، يجب أن تخضع الدول للمساءلة لأنها بحاجة إلى أداء دور المحفز على العمل وكذلك التطلع إلى قيادة الأمم المتحدة على أعلى مستوى. وهذا هو سبب أهمية النشطاء من المواطنين والشباب بشكل خاص لأنهم يستطيعون تشكيل السياسة من منظور طويل الأمد بدلاً من المكاسب السياسية قصيرة الأمد. وشُدد على أهمية صنع سياسات شاملة ومتعددة القطاعات لإحداث التغيير إلى جانب أهمية الحلول المستمدة من الطبيعة فيما يتعلق بالحلول المناخية الساحلية. وسلط العديد من المتحدثين الضوء على الطلبات المتعددة على الأراضي والموارد الطبيعية والمفاضلات الصعبة التي تتطلب نظماً قوية لصنع القرار لدعم احتياجات سكان فقراء على المدى القصير، والمتطلبات على المدى الطويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقدمت المناقشات الأخرى المتعلقة بتغيير السياسات معلومات عن الحاجة إلى التخطيط المكاني، وإدارة الموارد الطبيعية، ووضع السياسات العامة موضع التنفيذ. ويجب أن تفيد هذه السياسات جميع الناس وأن تشجع على تقدير وفهم أهمية الطبيعة على النحو الذي اقترحه عضو فريق الخبراء، وزير الدولة لتخطيط استخدام الأراضي، السيد غي لواندو مبويو، جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أُبرزت أهمية الابتكار والشفافية وإدارة البيانات.

وتحدث العديد من ممثلي الدول عن الجهود التي تبذلها بلادهم بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعهد السويد بمضاعفة تمويل المناخ بحلول عام 2025، والاستثمار في خطط إعادة التدوير، وإنشاء مجلس مؤسسي للشباب يرسل المندوبين الشباب إلى المؤتمرات المناخية والبيئية؛ وتركيز كوريا على خطة عملها الخاصة بالاقتصاد الدائري، وتحفيز المنتجين، والتخلص التدريجي من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم؛ وجهود إندونيسيا لإدارة الغابات، والحد من إزالة الغابات، وإعادة تأهيل غابات المنغروف، والانتقال إلى الطاقة المتجددة؛ وتركيز فرنسا على التعليم والبيئة في المناهج الدراسية وإذكاء الوعي بها؛ وأكدت الدانمرك على إعطاء الأولوية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وحماية المناطق البحرية؛ وأشارت الولايات المتحدة إلى الجهود التي تبذلها للحفاظ على 30 في المائة من أراضيها ومياهها وموطنها، ودعم الآخرين للقيام بمثل ذلك، فضلاً عن إعادة تدوير 50 في المائة من المواد البلاستيكية.

فيما يتعلق بتغيير السلوكيات

فيما يتعلق بتغيير السلوكيات، تمحورت المناقشة حول الحاجة إلى تغيير علاقتنا العاطفية مع الطبيعة وغرس حبها، والحاجة إلى تشجيع استدامة المستهلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتمثل التوصية التي قدمتها عضوة اللجنة الناشطة الشبابية إليزابيث واتوتي في إعادة تصور علاقتنا بالطبيعة، وغرس الحب والتعاطف مع الطبيعة وحماية مجتمعات الخطوط الأمامية التي تواجه أسوأ آثار الأزمة نتيجة أفعالنا اليوم.

وخلال مداخلات المتحدثين، سُلط الضوء على دور وضرورة المساءلة وإلزام الجهات الفاعلة الحكومية بوعودها، بالإضافة إلى الفصل بين الالتزامات وتوزيع التمويل اللاحق وتنفيذ الإجراءات للوفاء بهذه الالتزامات. وقد أشار العديد من المشاركين إلى الحاجة القوية للانتقال من الالتزام إلى التخطيط للعمل الذي يتجسد من حيث الفوائد الحقيقية للطبيعة والناس.

فيما يتعلق بتغيير التمويل

كانت المناقشة المتعلقة بتغيير التمويل غنية بالتوصيات مع رسالة واسعة النطاق بشأن سد فجوة التمويل للطبيعة والحاجة إلى مزيد من التمويل العام الذي يتيح الاستفادة من التمويل الخاص. ومن أجل القيام بذلك، يجب ترجمة التدمير الإيكولوجي أو الحماية إلى قيم نقدية والتوقف عن إخفاء تكاليف الاستخراج من الطبيعة.

وتتمثل توصية أخرى قدمها عضو فريق الخبراء، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر، في تشجيع القطاع الخاص وجميع قطاعات الاقتصاد على إعادة الاستثمار في استعادة النظم الإيكولوجية واستدامتها. واعتُرف بمساهمة فرقة العمل المعنية بالإقرارات المالية المتعلقة بالطبيعة على أنها توفر معلومات بالغة الأهمية، فضلاً عن الحاجة المهمة إلى وجود متخصصين في المناخ والبيئة في وزارات المالية/الحكومات.

وسلط ممثلو الدول الضوء كذلك على بعض إنجازاتهم نحو تغيير التمويل مثل مضاعفة تمويل الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي؛ وتركيز مصر على إنشاء صندوق الطبيعة الذي يعطي المزيد من المسؤولية للقطاع الخاص ويكافئهم بالعلامات الخضراء؛ واعتراف هولندا بدور الحكومة كمستثمر وميسر، وكذلك إنشاء حوافز من خلال التمويل الأخضر.

موجز

بشكل عام، تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية الواضحة التي لاقت صدى لدى جميع المشاركين في أهمية البناء على هذه الجهود الحالية ولكن أيضاً، في الضرورة المطلقة لفعل المزيد والقيام بذلك على نحو أفضل. وأخيراً، دفع هذا الحوار بالشباب إلى الواجهة. وقد شارك أربعة منهم، حيث دُعي ثلاثة منهم وحصل الرابع من السويد على مقعد واضع القرار، في اعتراف بأننا نحن الشباب سوف نعيش عواقب خيارات اليوم.